«السيسى» يحقق حلم «التنمية الخضراء»

البورصجية

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

السنة الثالثة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٢٩٤
الأحد
٦ أغسطس ٢٠٢٣
١٩ من محرم ١٤٤٥

الثمن ٣جنيهات

www.alborsagia.news

http://www.alborsagia.com

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

مبادرة مصرية لحل أزمة الحبوب فى إفريقيا

«الشهادات الدولارية» تسحب العملة من «تحت البلاطة»

المشرف على قطاع الائتمان لـ«البورصجية»:

بنك «ناصر الاجتماعى» يمول 24 ألف مشروع متناهى الصغر للسيدات

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال

الإخراج الفنى
محمود طلعت - عصام حسنى

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر-هيثم محمد

التنفيذ
طه حسين

الجمع الإلكترونى
أحمد فوزى - سامح المنوفى

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية

«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

٩ سنوات من إنجازات القطاع الزراعى..

«السيسى» يحقق حلم «التنمية الخضراء»

تنفيذ ٢٢٠ مشروعًا ضمن أكبر مخطط للتوسعات الزراعية الأفقية.. وتصدير ٤٠٠ منتج

كتبت- هايدى أشرف

يمثل القطاع الزراعى العمود الفقرى للاقتصاد القومى للدولة المصرية، وخلال السنوات التسع الماضية ومنذ تولى الرئيس عبدالفتاح السيسي، شهد هذا القطاع العديد من الانجازات والتطورات، حيث كان يساهم هذا القطاع بأقل من ١٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي.

وعلى طريق التنمية يستمر العمل لتحقيق الحلم الأخضر.. لذلك ركز الرئيس السيسى منذ توليه الرئاسة على القطاع الزراعي، لتستوعب المجالات الزراعية ٢٥٪ من اجمالى القوى العاملة المصرية والتى تساهم بـ ١٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي، بالإضافة إلى تعظيم دورها فى التعظيم الاحتياطى من النقد الأجنبى لدعم الاقتصاد المصرى، وحققت الصادرات الزراعية نقلة نوعية بتصدير أكثر من ٤٠٠ منتج زراعى بإجمالى ٦.٥ مليون طن لأكثر من ١٦٠ دولة.

وفى خلال السنوات الماضية، ومع إطلاق استراتيجية مصر ٢٠٣٠.. تم تنفيذ ٣٢٠ مشروع زراعى ضمن أكبر مخطط للتوسعات الزراعية الأفقية، التى تم من خلالها تضاعف مساحات الأراضى الزراعية، وذلك لتدعيم سياسة الاكتفاء الذاتي، والتى تضم مشروع توشكى الخير بمساحة مليون و١٠٠ ألف فدان، ومشروعات الدلتا الجديدة بمساحة مليونين و٢٠٠ ألف فدان، والريف المصرى الجديد بمساحة ١.٥ مليون فدان، ومشروعات شمال و وسط سيناء بمساحة ٤٥٦ ألف فدان.

ونجحت مخططات الدولة – على الرغم من وجود تحديات عديدة – من وصول المساحات الزراعية من القمح إلى ما يقرب لـ ٣.٢ مليون فدان بمعدل إنتاج يصل إلى ٣ طن للفدان الواحد بإجمالى ١٠ مليون طن سنويا، كما تم تقليل فائض القمح من خلال الصوامع الزراعية لتصل معدلات التخزين الاستراتيجى إلى ٥.٥ مليون طن من محصول القمح، و نجحت الدولة أيضًا فى زراعة مليون و ٥٠٠ ألف نخلة بتوشكى لتصبح مصر من كبرى الدول المصدرة للتمور فى العالم.

وفى نهاية عام ٢٠١٥.. بدأت الدولة إنجازات مشارعها فى القطاع الزراعى بإطلاق المشروع القومى لاستصلاح المليون ونصف مليون فدان، وذلك لبناء مجتمعات عمرانية جديدة قائمة على الزراعة، وجاء مشروع المليون ونصف مليون فدان يضم ١٣ منطقة فى ثمانى محافظات والتى تقع فى صعيد مصر وسيناء.

ومع بداية عام ٢٠١٦.. أصدر الرئيس السيسى قرار بتشكيل لجنة لاسترداد أراضى الدولة التى تُبت الاستيلاء عليها بغير حق، واسترداد الأراضى من واضعى اليد، وشهد عام ٢٠١٦ افتتاح مبادرة القرية المنتجة، وتعتمد هذه المبادرة للاستفادة من الميزة النسبية للمحافظات وما تشتهر به من منتجات زراعية وميزانية وداجنة ودعم الصناعات القائمة عليها.

و فيما يتعلق بالصادرات الزراعية المصرية، ففى السنوات الماضية ارتفعت الصادرات الزراعية المصرية إلى مليونين و٥٠٦ آلاف طن من المنتجات وذلك خلال من أول يناير إلى أبريل من العام الماضى بزيادة تصل إلى ١٠٪ والمقدرة بـ٢٣٠الف طن، حيث نجحت الدولة فى فتح أسواق للصادرات الزراعية المصرية فى العديد من الدول ومنها الصين وكندا وتنزانيا وجنوب أفريقيا، بالإضافة إلى دول الاتحاد الأوربي.

ولمواكبة النهضة الزراعية التى تشهدها مصر الآن.. تم توفير التقاوى المعتمدة للمزارعين قبل موسم الزراعة بوقت كاف وبأسعار أقل، والتى تحقق أعلى إنتاجية وتتأقلم مع التغيرات المناخية، وتم التوسع فى توفير التقاوى المعتمدة للمحاصيل الاستراتيجية من خلال استنباط أصناف وهجن من المحاصيل قصيرة العمر عالية الإنتاجية ومبكرة النضج ومقاومة للإجهادات الحيوية والبيئية والموفرة للمياه للمحاصيل الاستراتيجية كالقمح والذرة والارز، تم التوسع لإنتاج تقاوى محاصيل الخضروات من خلال استنباط وتسجيل ٢٦ من الهجن والأصناف الجديدة لمحاصيل الخضر للتداول التجارى فى السوق المصرية لـ ١٠ محاصيل كالطماطم و الباذنجان و الفلفل و الكنتالوب والبطيخ البسلة واللوبيا والفاصوليا والخيار والكوسة، وذلك لتقليل فاتورة الاستيراد وخفض تكلفة التقاوي.

وفيما يتعلق بمجال تمويل المحاصيل الزراعية.. بلغ إجمالى التمويل إلى ما يقرب ٧ مليارات جنيه سنويًا، بالإضافة إلى تمكين الفلاحيين من الاستفادة من مبادرة تأجيل الاقساط المستحقة ليصل عدد الفلاحين المستفيدين إلى ٣٣٠ ألف مزارع بإجمالى مديونية تصل إلى ٩ مليار جنيه.

استقرار الأسعار بعد تراجع ١٤٠ جنيهًا..

العرض والطلب يضبط «ميزان سوق الذهب»

كتبت: سها يحيى

شهدت أسعار الذهب تراجعًا فى الأسواق المحلية خلال شهر يوليو الماضي، حيث انخفضت أسعار الذهب الشهر الماضى بنسبة ٦,١٪ وبقيمة ١٤٠ جنيهًا، هذا ما كشفه سعيد إمبابي، المدير التنفيذى لمنصة «آى صاغة» لتداول الذهب والمجوهرات عبر الإنترنت.

وأكد إمبابي، فى بيان له، أن أسعار الذهب تراجعت فى الأسواق المحلية بنسبة ٦,١ وبقيمة ١٤٠ جنيهًا من قيمته خلال تعاملات يوليو الماضي، حيث افتتح جرام الذهب عيار ٢١ تعاملات يوليو الماضى عند مستوى ٢٣٠٠ جنيه، واختتم تعاملات الشهر عند مستوى ٢١٦٠ جنيهًا.

وسجل سعر جرام الذهب عيار ٢١ الأكثر شيوعًا أول أيام شهر أغسطس ٢١٥٥ جنيه للجرام، وذلك مقارنة بـ٢٢٩٥ جنيه للجرام فى أولى جلسات شهر يوليو.

ووفقًا لـ«جولد بيليون»، فإن شهر يوليو شهد بداية إيجابية لسعر الذهب قبل أن يتراجع خلال الشهر ويستقر عند مستوياته الحالية لفترة طويلة من الوقت، وذلك بسبب استقرار عوامل تسعير الذهب محليًا، الأمر الذى دفعه إلى التخلى عن تتبع حركة الذهب العالمي.

وأوضح عمرو المغربي، عضو مجلس إدارة شعبة الذهب بالاتحاد العام للغرف التجارية، سبب تراجع أسعار الذهب خلال شهر يوليو الماضي.

وقال «المغربي»، خلال تصريحات لجريدة «البورصجية»، إن هناك حالة توازن بين العرض والطلب، وهى التى أدت إلى استقرار أسعار الذهب خلال شهر يوليو وانخفاضه.

وعن توقعاته لأسعار الذهب خلال شهر أغسطس الجاري، قال: «صعب نتوقع لان مفيش أى مؤشرات، والفترة دى بيكون صعب فيها التوقعات»، مشيرًا إلى أن العوامل المؤثرة فى سعر الذهب تكون متغيرة دائمًا وغير متوقع ما يمكن أن يحدث فيها.

وأضاف أنه لا يمكن توقع أسعار الذهب خلال الفترة المقبلة؛ لأنه إذا حدث ارتفاع فى البورصة العالمية سيؤدى إلى ارتفاع سعر الذهب محليًا، وإذا زاد الطلب فى السوق المحلى عن العرض سيزيد سعر الذهب، أما فى حالة حدوث انخفاض فى البورصة العالمية فسينخفض سعر الذهب، كذلك إذا حدث زيادة للمعروض من الذهب مقابل الطلب سيؤدى ذلك إلى انخفاض أسعار الذهب.

وأكد أن الوقت الحالى مناسب للشراء، وأن كل الأوقات التى تكون فيها أسعار الذهب فى حالة من الاستقرار تكون مناسبة للشراء، خاصة إذا كان المواطن لديه فائض من المال.

ووجه نصيحة للمواطنين بعدم بيع الذهب إلا فى حالة حاجة المواطن للأموال؛ لان الذهب يحفظ قيمة النقود، وبالتالى لا يفضل بيعه إلا إذا كان هناك حاجة للمال.

فى حين، علق هانى ميلاد، رئيس شعبة الذهب بغرفة التجارة الداخلية، على تراجع أسعار الذهب خلال شهر يوليو.

وأشار «ميلاد»، خلال تصريحات لجريدة «البورصجية»، إلى أن الانخفاض الذى يكون بمقدار ٥٪ أو ٦٪ لا يعد انخفاضًا قويًا؛ لان هذه تغيرات طبيعية، متابعًا: «أسعار الذهب ممكن تطلع وتنزل فالنسبة دى عادي».

وتابع أن هذه النسبة من التراجع تعتبر شبه استقرار وليس انخفاضًا، مؤكدًا أن أسعار الذهب تشهد حالة من الاستقرار حاليًا، ومن المتوقع أن تستمر حالة الاستقرار نسبيًا فى أسعار الذهب خلال شهر أغسطس المقبل.

ولفت إلى أن الوقت الحالى مناسب لشراء الذهب لأن أسعاره منخفضة، وعندما تكون أسعار الذهب منخفضة يكون أفضل وقت للشراء.

وشدد على أن هذا الوقت غير مناسب تمامًا للبيع، إلا عند الضرورة، مضيفًا: «لا أنصح ببيع الذهب إلا عند الضرورة، لأن الذهب مخزون ذو قيمة».

يذكر أن سعر الذهب فى مصر يرتبط بعاملين هما: «السعر العالمى وسعر صرف الجنيه مقابل الدولار».

مع أول زيارة رسمية بقيادة وزير التجارة منذ ١٠ سنوات ..

ذوبان جليد العلاقات الاقتصادية «المصرية - التركية»

خارطة طريق لتبادل التجارة لمدة خمس سنوات لتحقيق ١٥ مليار دولار

محمد التهامى

يأتى ملف العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر وتركيا على رأس الأولويات بين مسئولى الجانبين منذ اعلانهما رفع التمثيل الدبلوماسى إلى مستوى السفراء، وذلك بداية من ٤ يوليو الماضى، فى خطوة مهمة لعودة العلاقات الطبيعية بين القوتين .

وعينت القاهرة عمرو الحمامى سفيرا لها فى تركيا، وعينت أنقرة صالح موتلو شن سفيرا لها فى مصر.

ويؤكد على السير نحو جدية عودة هذه العلاقات هى زيارة المهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة للعاصمة التركية أنقرة، والتى تعد الأولى من نوعها منذ ١٠ سنوات، حيث استهدفت الزيارة تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين فى مجالات الصناعة والتجارة والاستثمار.

ورافق الوزير خلال الزيارة، محمد السويدي، رئيس اتحاد الصناعات المصرية، وأحمد الوكيل، رئيس الغرفة التجارية بالإسكندرية ، ويحيى الواثق بالله، رئيس التمثيل التجاري، وأمانى الوصال، رئيس قطاع الاتفاقات التجارية والتجارة الخارجية، وعلاء عز، الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية.

واوضح الوزير إن زيارته لأنقرة تعكس تطلع الدولة المصرية لتنمية وتطوير علاقات التعاون المشترك مع دولة تركيا فى مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة، وبما يصب فى مصلحة الشعبين المصرى والتركى واقتصادى البلدين على حد سواء، لا سيما وأن الفترة الحالية تشهد زخماً غير مسبوق فيما يتعلق بمعدلات التبادل التجارى بين البلدين وكذا الاستثمارات التركية بالسوق المصري.

وأجرى سمير خلال الزيارة مباحثات مكثفة مع وزيرى التجارة، والصناعة والتكنولوجيا بدولة تركيا لبحث سبل الارتقاء بمستويات التعاون بين البلدين فيما يتعلق بزيادة معدلات التبادل التجارى والمشروعات الصناعية المشتركة بين مصر وتركيا خلال المرحلة المقبلة.

كما عقد الوزير لقاءاتٍ مكثفة مع عدد من الشركات التركية المتخصصة فى مجالات تصنيع الأجهزة المنزلية، والنسيج، والسجاد، والطاقة والأثاث، والصناعات الثقيلة، والصناعات الهندسية لاستعراض فرص ومقومات الاستثمار بالسوق المصري، إلى جانب عقد لقاء مع مسؤولى زيرات بنك التركي.

وشارك الوزير فى فعاليات المائدة المستديرة التى نظمها اتحاد الغرف والبورصات التركى لبحث إمكانيات توسيع أطر التعاون المشترك بين دوائر الأعمال بالبلدين فى مختلف المجالات التجارية والاستثمارية.

وقال الدكتور أشرف غراب، خبير اقتصادي،فى تصريحات خاصة لـ«البورصجية « أن ترفيع العلاقات الدبلوماسية بين مصر وتركيا لمستوى السفراء وعزمهما تعزيز علاقاتهما الثنائية لمصلحة الشعبين المصرى والتركي، يساهم فى تعزيز الشراكة الاقتصادية الثنائية بين الدولتين ما يحقق التكامل الاقتصادى ويعود بمكاسب اقتصادية كبرى على البلدين، متوقعا زيارات متبادلة لقادة البلدين خاصة مع سعى تركيا للتقارب مع مصر.

وأوضح غراب، أن التقارب السياسى بين مصر وتركيا سيقابله تقارب اقتصادى ونمو فى التجارة بين البلدين لأن السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة، موضحا أن تركيا تسعى للحفاظ وتوطيد علاقاتها بمصر وزيادة استثماراتها بالقاهرة، خاصة مع توسع علاقات مصر الخارجية وقوتها وريادتها دوليا وإقليميا بالشرق الأوسط وإفريقيا، إضافة للبنية التحتية والتشريعية القوية بمصر والمناخ الجاذب للاستثمارات الأجنبية وتواجد المنطقة الاقتصادية لقناة السويس والمشروعات الاقتصادية القوية بمصر، ما يدفع الشركات التركية للاستثمار فى مصر، وهذا وضح فى تحرك شركتين تركيتين أعلنتا رغبتهما ضخ استثمارات بمصر بقيمة ٣٠٠ مليون دولار، إضافة لزيادة الاستثمارات التركية فى مصر خلال عام ٢٠٢٢ .

وتابع الخبير الاقتصادي، أن تحسن العلاقات بين مصر وتركيا يصب فى صالح اقتصاد البلدين بتحقيق مكاسب اقتصادية مشتركة عن طريق زيادة الاستثمارات، متوقعا أن يشهد التقارب بين البلدين توقيع صفقات بمليارات الدولارات باستثمارات تركية فى مصر

واختتم غراب، أن تعزيز الشراكة الاقتصادية بين مصر وتركيا، يساهم فى زيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين والذى قد يصل لـ ١٥ مليار دولار خلال الفترة القادمة وفق توقعات تقديرات تركية.

وفى ذات السياق، أفاد وزير التجارة التركى عمر بولات بأن تركيا ومصر قد أعدتا خارطة طريق لتبادل التجارة للخمس سنوات القادمة، مع تحديد الهدف فى تحقيق ١٥ مليار دولار من التجارة المتبادلة.

وأشار بولات فى تصريحات أدلى بها ، إلى وجود فرص كبيرة للتعاون بين الدولتين، مؤكدا، أن مصر تعتبر الشريك التجارى الأول لتركيا فى أفريقيا.

وذكر بولات أن التجارة المتبادلة بين البلدين قد تقدمت إلى حوالى ١٠ مليارات دولار العام الماضي، ونوه أن الإنتاج الاقتصادى الإجمالى للدولتين يتجاوز تريليون دولار.

وأشاد «بولات» بأن كل من تركيا ومصر هما "مركز قوة مهم" فى مناطقهما كقوى اقتصادية وتجارية.

ولفت إلى أن الاتفاقية التجارية الحرة بين تركيا ومصر، التى بدأت فى عام ٢٠٠٧، لا تزال قائمة.

وأوضح أن حجم التجارة المتبادلة كان ١,٦ مليار دولار فى ٢٠٠٧، وبعد ١٥ عاما، ارتفع إلى حوالى ١٠ مليارات دولار.

وأكد بولات أن اللجنة المشتركة للاتفاقية التجارية الحرة ستعقد اجتماعا فى أنقرة قريبا لمناقشة القضايا الفنية.

وقال الدكتور وليد وهبه الخبير التجارى، إن الزيارة تستهدف تعزيز الشراكة والتعاون الاقتصادى بين مصر وتركيا فى مجالات التجارة والصناعة والاستثمار، مضيفا أن التقارب المصرى التركى يعزز الشراكة الاقتصادية الثنائية بينهما ويشكل قوة اقتصادية وقاعدة تجارية ما يسهم فى تحقيق التكامل الاقتصادى ويعود بمكاسب اقتصادية كبرى على الدولتين .

وأشار ، إلى أن الزيارة سيعقبها زيادة فى حجم الاستثمارات التركية فى قطاعات حيوية فى مصر خلال الأيام القادمة، خاصة مع تحمس المستثمرين الأتراك للاستثمار فى مصر، موضحا أن حجم الاستثمارات التركية حاليا فى مصر بلغت ٢ مليار دولار، والمشروعات التى ينفذها المقاولون الأتراك فى مصر بلغت نحو ١,٢ مليار دولار، مضيفا أن الفترة القادمة ستشهد زيادة فى التبادل السياحى بين مصر وتركيا خاصة مع التعامل بالعملات المحلية، موضحا أن تركيا قوة اقتصادية كبيرة فهى تحتل المرتبة ١٦ بين اقتصادات العالم، وعضو بمجموعة العشرين ولديها سوقا كبيرة ومفتوحة للمنتجات المصرية.

بعد تعليق روسيا لمشاركتها فى اتفاق التصدير عبر البحر الأسود..

مبادرة مصرية لحل أزمة الحبوب فى إفريقيا

الرئيس السيسى يؤكد على أهمية توفير الغذاء للقارة خلال القمة الروسية الإفريقية

كتب رأفت كمال:

منذ أن أعلنت روسيا تعليق مشاركتها فى اتفاق تصدير الحبوب عبر البحر الأسود تواصل مصر جهودها لإيجاد مخرج لهذه الأزمة التى تركت آثاراً سلبية على العديد من الدول الإفريقية، حيث دعا الرئيس عبد الفتاح السيسى فى كلمته التى ألقاها خلال القمة الروسية الإفريقية التى عقدت فى موسكو وكييف إلى إيجاد حلول عاجلة بشأن تصدير الحبوب الأوكرانية إلى إفريقيا وسط مخاوف سائدة بعد انتهاء مفاعيل اتفاقية أتاحت تصدير ملايين الأطنان من الحبوب الأوكرانية، مؤكداً على أهمية توفير الغذاء والأسمدة بأسعار تساعد إفريقيا على تجاوز هذه الأزمة والتطلع للتوصل لحل توافقى بشأن اتفاقية تصدير الحبوب يأخذ فى الاعتبار مطالب كافة الأطراف ومصالحهم ويضع حداً للارتفاع المستمر فى أسعار الحبوب.

وكشف مركز التنسيق المشترك الخاص باتفاقية تصدير الحبوب أن شحنات الحبوب التى وصلت إلى مصر بموجب الاتفاق وصلت إلى ١,٦ مليون طن من الحبوب وهى خامس أعلى الدول بعد الصين وإسبانيا وتركيا وإيطاليا وهولندا كما أوضحت الأرقام أن شحنتين من القمح كانت وجهتهما مصر خلال شهر يونيو الماضى وبالتحديد يومى ١٩ و٢٧ وتحمل كل منهما ٦٣ ألف طن وكانت الشحنات المصرية أقل خلال مايو حيث كان نصيبها شحنتين يومى ١٥ و١٦ مايو تحمل الأولى ١٠٦٥٠ طناً من القمح والثانية نحو ١٦ ألف طن وفى ١٧ أبريل خرجت شحنة تحمل ٣١٥٠٠ طن قمح إلى مصر وسبقها واحدة فى ١٠ مارس تحمل ١٥ ألف طن وفى فبراير واحدة بحمولة ١٦٥٠٠ طن وفى يناير كانت شحنة واحدة أيضاً بمقدار ٣٠٨٠٠ طن.

وتعد مصر من أكبر مستوردى القمح فى العالم حيث اشترت بحسب بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ٦,١ مليون طن قمح بقيمة ٢,٤ مليار دولار خلال أول ١١ شهر من عام ٢٠٢١ مقابل ١١,٨ مليون طن بقيمة ٢,٩ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق، وتشير الأرقام الرسمية أن ٨٠٪ من واردات مصر من القمح خلال عام ٢٠٢١ جاءت من كل من روسيا وأوكرانيا، حيث كانت وارداتها من روسيا خلال ذلك العام نحو ٤,٢ مليون طن بقيمة ١,٢ مليون دولار ونسبة تصل إلى ٦٩,٤٪ من إجمالى الواردات المصرية وجاءت أوكرانيا فى المرتبة الثانية على القائمة حيث اشترت منها مصر خلال عام ٢٠٢١ أكثر من ٦٥٠ ألف طن بقيمة تصل إلى ٦٥٠ مليون دولار تقريباً.

يقول الدكتور مصطفى أبو زيد الخبير الاقتصادى أنه بمجرد انسحاب روسيا من اتفاق تصدير الحبوب ارتفعت أسعار القمح والذرة، مشيراً إلى وجود مخاوف من استمرار التعليق الروسى للعمل بالاتفاق وهذا سيرفع تكاليف الاستيراد والأسعار أكثر، لافتاً إلى إن مصر خلال الفترة الماضية قامت بتنويع أسواق استيرادها لتشمل فرنسا وألمانيا ورومانيا وبلغاريا والولايات المتحدة بجانب الدولتين المتحاربتين روسيا وأوكرانيا، كما أبرمت مصر فى الآونة الأخيرة صفقات شراء قمح عبر قروض من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والتى ضاعفت فى العام الفائت تسهيلاً ائتمانياً لمصر ليصل إلى ٦ مليارات دولار بجانب البنك الدولى الذى مول واردات قمح مصرية بوقت سابق العام الجاري، كذلك عملت مصر على توسيع مساحتها المزروعة من القمح وقدمت تسهيلات للمزارعين فى سبيل تقليل الاعتماد على الواردات من الخارج.

ويؤكد الدكتور أحمد السيد الخبير الاقتصادى أن عصر الرئيس السيسى يشهد نهضة فى زراعة القمح، حيث حرص الرئيس السيسى فى مايو الماضى على حضور افتتاح موسم حصاد القمح فى منطقة شرق العوينات، وأكد أن مصر تسعى لإضافة مليون طن قمح من المشروعات الزراعية الجديدة فى توشكى وشرق العوينات، مشيراً إلى أن تقريراً لمركز البحوث الزراعية التابع لوزارة الزراعة أوضح أن المساحة المزروعة بالقمح زادت من حوالى ٣,٤ مليون فدان عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ إلى حوالى ٣,٦٥ مليون فدان فى عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ وزاد انتاج القمح المحلى من ٩,٨ مليون طن إلى ١٠,٦ ملايين خلال تلك الفترة، كما أشار التقرير إلى أنه من المتوقع أن تبلغ المساحة المزروعة بالقمح خلال العام المقبل إلى حوالى ٣,٧ مليون فدان بزيادة بنسبة ١,٤٪ عن العام الحالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ على أن يصل إجمالى الإنتاج إلى ١٠,٩ ملايين طن قمح.

ويقول الدكتور على الإدريسى الخبير الاقتصادى مصر أكبر دولة مستوردة للقمح فى العالم ووقف روسيا لاتفاقية تصدير الحبوب الأوكرانية سيكون له تأثير كبير على واردات مصر من القمح وعلى تكلفة استيراده لأن ما يتم زراعته محلياً بالنسبة للموسم الأخير حوالى ٣,٨ مليون طن من القمح فى مقابل ٣,٧ مليون خلال الموسم الماضى وتكفى لحوالى ٦ شهور فقط بحد أقصى، مشيراً إلى أن الدولة تقوم بزيادة أسعار التوريد للقمح وكان آخر اتفاق نحو ١٥٠٠ جنيه لأردب القمح، وقد يتم تعديل السعر طبقاً للمستجدات الجديدة والعمل على زيادة المساحة المزروعة، موضحاً أنه قد يحدث اضطرابات فى سلاسل الإمداد بشكل سلبى عالمياً بسبب حصة كلا من روسيا وأوكرانيا على ملف القمح عالمياً وقد يكون للقرار أثر على الأسعار وقد تستمر تقلبات الأسعار وتحركها للارتفاع.

وأشار الإدريسى إلى إن هناك حلولاً لمصر لمواجهة مسألة تعليق اتفاق الحبوب فهناك خطوط برية لاستيراد القمح الأوكرانى عبر أوروبا بجانب البحث عن دول أخرى لاستيراد القمح منها وأيضاً العمل على رفع أسعار توريد القمح محلياً، موضحاً إن مسألة تنويع مصادر استيراد القمح حل لفكرة عدم وصول المنتج وفق اتفاق الحبوب لكن الأسعار حينما ترتفع ستتأثر جميع الدول وهنا البحث عن مصادر أخرى للاستيراد لن يعالج مسألة ارتفاع الأسعار وهدف الحكومة بتلك الخطوة هو توفير المنتج وليس الحصول عليه بسعر مناسب وتلك الخطوة لن تخفض السعر ولن تجنب المواطن الأعباء مشدداً على أن الأولوية فى ظرف كهذا تتمثل فى توفير القمح نفسه وليس أمراً آخر فهنا نتحدث عن مسألة أمن غذائي.

وتقول الدكتورة هدى الملاح الخبيرة الاقتصادية أن مصر تمتلك الآن ٤٤ صومعة بطاقة استيعابية ٢,٧ مليون طن وهناك توسعاً دائماً فى المساحات المنزرعة من القمح وارتفاع معدل الإنتاج بشكل سنوى ما يتطلب إنشاء صوامع تخزين تستوعب هذه الكميات مع قرب الانتهاء من إنشاء ٦ صوامع جديدة ومن المقرر بدء العمل بها فى موسم حصاد القمح المقبل بتكلفة تصل إلى ٦٨ مليون جنيه للصومعة الواحدة، مشيرة إلى أن إنشاء الصوامع يحد من الفاقد الكمى والنوعى للحبوب والناتج عن تخزينها فى الشون المفتوحة والذى كان يصل نسبته إلى ١٠٪، كما أنها تتوافر بها الاشتراطات الصحية والفنية التى تضمن الحفاظ على ثروة مصر الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتى منه وتمكن الدولة من شراء الحبوب فى الوقت المناسب لسعرها وتخزينها.

وأوضحت الملاح أن مصر تحتاج ٧ مليون طن سنوياً لتعويض النقص الذى تعانى منه فى القمح حيث تنتج مصر ١٢ مليون طن وتستهلك ١٩ مليون طن، مشيرة إلى أنه فى إطار الحرص على الاكتفاء الذاتى من القمح زرعت مصر مليون طن ولكن هذا لم يصل بالإنتاج إلى سد الفجوة حتى الآن، موضحة أن المشروع القومى لإنشاء الصوامع يتضمن إنشاء نحو ٥٠ صومعة بسعة تقدر بنحو ١,٥ مليون طن موزعة على ١٧ محافظة تعمل وفقاً لأحدث نظم التكنولوجيا، مشددة على ضرورة توعية المواطنين والفلاحين بالحفاظ على الثروات وحسن استغلال الأراضى الزراعية ومراضاة الفلاح وزيادة قيمة المحصول.

بسبب تراجع الاستيراد وقلة الإنتاج وجشع التجار..

«أزمة السجائر» تعكر مزاج ملايين المصريين

كتب- عبد الفتاح فتحي:

ألقت أزمة شُح السيولة الدولارية بظلالها على مزاج نحو ١٨ مليون مدخنًا فى مصر، وذلك جرّاء التأخر فى فتح الاعتمادات المستندية اللازمة لاستيراد التبغ، فضلا عن «جشع التجار» ما تسبب فى اختفاء السجائر من السوق، وزيادة أسعارها بشكل كبير.

وقال إبراهيم إمبابي، رئيس شعبة الدخان باتحاد الصناعات المصرية، فى تصريحات متلفزة، إن المخزون الحاليّ من التبغ يكفى ٤٥ يومًا كحدٍ أقصى، محذرًا من أن استمرار التأخر فىٍ الاستيراد، سيترك السوق المصرية دون سيجارة واحدة.

وأكد أنه «إذا لم يتم استيراد المادة الخام للتبغ للشرقية للدخان، فلن يكون هناك سيجارة واحدة فى الأسواق»، مؤكدًا أن هناك جهودا لحل الأزمة بالتنسيق مع الجهات المعنية سواء كانت مباحث التموين أو الشركات المنتجة، لعدم تخزين السجائر.

حيتان التوزيع

وإلى جانب التأخر فى استيراد التبغ، أرجع إمبابى سبب الأزمة إلى من سماهم «حيتان توزيع السجائر فى مصر» الذين يسيطرون على السوق، ويخزنون كميات كبيرة من السجائر تصل إلى ٥٠٠ كرتونة»، لافتا إلى أن مكاسب التجار من هذه الأزمة بلغت ١٠٠ مليار جنيه.

واعتبر إمبابى ما تشهده أسعار السجائر حاليا «كوميديا سوداء»، تستوجب تدخل الجهات الرقابية للحد من ارتفاع أسعار السجائر فى الأسواق، متسائلا: «أين الحكومة؟ أين البرلمان؟ أين لجنة إدارة الأزمات؟".

وأكد رئيس شعبة الدخان باتحاد الصناعات، أن الأزمة بدأت منذ أن تقدم وزير المالية للبرلمان فى شهر مارس الماضي، بتعديل على الضرائب الخاصة بالتدخين لزيادة المستهدف من حصيلة بيع السجائر والمعسلات بـ٦ مليارات جنيه.

وتابع «يجب تمرير التعديلات على قانون الذى قدمته الحكومة حتى يتم ضبط الأسعار»، لافتًا إلى أن أسعار السجائر ارتفعت بشكل غير مسبوق ولا يمكن الانتظار لحين انتهاء الإجازة البرلمانية لأن الأسعار سوف تواصل الارتفاع بشكل كبير خلال الفترة المقبلة.

قلة الاستيراد

صناعة التبغ تعتمد بنسبة ١٠٠٪ على مستلزمات الإنتاج من الخارج، وتتراوح فاتورة استيراده سنويا بين ٥٠٠ إلى ٧٠٠ مليون دولار، وفقا لرئيس شعبة الدخان الذى طالب البنك المركزى بفتح اعتمادات شهريا بـ٢٠٠ مليون دولار على الأقل.

وتستورد مصر التبغ من دول عدة مثل فرنسا، وإندونيسيا، وأمريكا، والهند، وإيطاليا، ولا يمكن زراعته فى أراضى الدولة من الناحية القانونية، فضلا عن صعوبة زراعته بسبب مواصفات التربة بجانب عدم ملاءمة المناخ إلا لنوع واحد فقط من التبغ من بين عشرات الأصناف، وبالتالى فإن زراعته غير ذات جدوى اقتصادية، وفقا لإمبابي، الذى يؤكد أن الاستيراد أفضل من الزراعة، خاصة أن رسوم وجمارك التبغ كبيرة، وتمثل إضافة مهمة لموارد الدولة، إذ يعد ثانى أكثر مصدر للدخل بعد قناة السويس.

وتستهدف الحكومة قيمة الحصيلة الضريبية على التبغ والدخان بنحو ٨٦ مليار جنيها (٢,٧ مليار دولار) خلال السنة المالية الحالية ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣ ضمن زيادة الإيرادات الضريبية التى تقدر بـ١,١٦ تريليون جنيه (٥٢ مليار دولار) خلال السنة الحالية التى تنتهى بنهاية الشهر الجاري.

وهناك ٥١ مصنعًا يعمل فى صناعة السجائر، منها «المتحدة، والشرقية للدخان»، ويستهلك المصريون ٢٨٠ مليون سيجارة يوميا، و٨٥ مليار سيجارة سنويا، بجانب ملايين الأطنان من المعسل، ويُدخل كل كليوجرام من التبغ ٤٠ جنيها إلى خزينَة الدولة، بحسب أرقام شعبة الدخان.

"النواب» يبرئ ساحته

إلقاء رئيس شعبة الدخان باللوم على مجلس النواب فى تأخير تمرير مشروع قانون تعديل القيمة المضافة على السجائر، المقدم من وزارة المالية، دفع النائب ياسر عمر، وكيل لجنة الخطة والموازنة، للرد بالقول إن المجلس لم يصل إليه أى قوانين من الأساس، حتى انتهاء دور الانعقاد الماضي، وإن جلسات اللجان لا تنعقد بعد انقضاء دور انعقاد المجلس، إلا فى وجود شيء طارئ وبدعوة من رئيس المجلس.

وأضاف أن الأزمة ناتجة عن تراجع الاستيراد وقلة الإنتاج وجشع التجار، ما تسبب فى أن صار المعروض أقل من الاستهلاك بكثير، مشيرا إلى أن «الحل هو إما أن نستورد قمح بدلًا من السجائر، أو أن يقلل المدخنون عدد السجائر التى يدخنونها»، فى إشارة إلى أولوية استيراد الغذاء فى ظل شح السيولة الدولارية.

وبينما يؤكد رئيس شعبة الدخان أن الحل فى يد الحكومة لكنها تتباطأ فى التعامل مع الأزمة، قال النائب ياسر عمر أن «أزمة ارتفاع أسعار السجائر هى أزمة معقدة، ولا يوجد حل بسيط لها".

اتهامات للمتحدة

قال العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للشركة الشرقية للدخان هانى أمان، إن الشركة المتحدة، التى تساهم فيها «الشرقية للدخان» بحصة ٢٤٪، تتبع مستثمرين من الإمارات لهم تاريخ من التعامل مع شركة فيليب موريس العالمية لإنتاج التبغ.

وأكد أن الشراكة مع «المتحدة للتبغ» لا تعتبر نوعًا من المنافسة، بل تكاملًا بشكل يضيف إلى الشركة الشرقية للدخان على مستوى الخبرات والقدرة على التوسع فى بلدان أخرى، مؤكدا أنها تنتج الدخان للشرائح الأعلى من المنتجات التى تنتجها الشركة الشرقية للدخان.

وتابع «هى شركة منشأة حديثا تتبع مستثمرين إماراتيين لهم تعامل مع شركة فيليب موريس عالميا، ونسبة الـ٢٤٪ هى حصة جيدة جدا للشركة الشرقية للدخان، وهناك تكامل وليس منافسة» نافيا ما يتردد حول أن الشركة المتحدة تتبع جهة سيادية.

ولفت أمان إلى أن «علبة السجائر حاليا فيها زيادة ٢٥ جنيها فوق سعر التسليم للتاجر» متهمًا شبكة توزيع السجائر بالمسئولية عن ارتفاع أسعار السجائر، حيث يتسلم التاجر العلبة بسعر ٢٤ جنيها شاملا الربح، ولكن بعد التداول من تاجر لآخر تتزايد فروق السعر.

وأوضح أمان، أن قرارات الشركة الشرقية للدخان المرتقبة، سيكون لها تأثير قوى على أسعار السجائر فى السوق وضبط الأسعار بشكل نهائي.

ضربة للسوق السوداء وتجذب تحويلات الخارج ..

«الشهادات الدولارية» تسحب العملة من «تحت البلاطة»

كتبت- منال عمر:

توقع مصرفيون نجاح الشهادات الدولارية ذات العائد المرتفع المطروحة فى بنكى الأهلى ومصر فى تعزيز تدفقات المصريين العاملين بالخارج وزيادة موراد النقد الأجنبى وضرب السوق السوداء لتجارة العملة.

وتواجه مصر ضغوطا شديدة فى نقص موارد النقد الأجنبى بعد هجرة ٢٢ مليار دولار استثمارات أجنبية غير مباشرة، بسبب التبعات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية، بما دفع الحكومة والبنوك للبحث عن حلول غير تقليدية لجذب موارد النقد الأجنبي.

ويتداول سعر الدولار فى السوق السوداء لتجارة العملة عند ٣٨ و٣٨,٥ جنيه بزيادة ٧,٥ جنيه عن السعر الرسمى فى البنوك والصرافات، بحسب ما ذكره مراقبون.

كان بنكا الأهلى ومصر أعلنا قبل أيام بدء بيع شهادتين بالدولار بأجل ٣ سنوات للعائد المرتفع ، الأولى بسعر فائدة ٧٪ سنويا يصرف العائد عليها بالدولار بشكل ربع سنوي، والثانية بسعر فائدة ٩٪ سنويا يصرف العائد عليها بشكل تراكمى مدفوع مقدما (بمجموع ٢٧٪) بالجنيه.

وقال محمد رجائي، رئيس شركة كايرو للصرافة، ورئيس قطاع الاستثمار سابقا فى بنك القاهرة، إن الشهادات الدولارية ذات العائد المرتفع ستشجع الشهادات المصريين العاملين بالخارج على زيادة تحويلاتهم لاستثمارها فيها خاصة مع سهولة إجراءات فتح الحسابات وشراء الشهادات.

وأضاف أن طرح شهادات دولارية بعائد مجزٍ فى أكبر بنكين على مستوى الجهاز المصرفى يمثل فرصة جيدة لحائزى الدولار بالتخلى عن اكتناز العملة فى منازلهم واستثمارها فى البنوك، خاصة أن استمرارها فى البيوت ليس له قيمة بدون عائد.

وأوضح أن هذه الشهادات ستغرى حاملى الدولار على «إخراج أموالهم من تحت البلاطة» وإدخالها فى البنوك بعائد مغرٍ وآمن، وبضمانة من البنك المركزي.

وبحسب ما قاله محمد الإتربى رئيس بنك مصر فى تصريحات إعلامية سابقة يضمن البنك المركزى المصرى لمالكى الشهادات الحق فى تحويل مبالغ الاستردادات والعائد تبعاً للقواعد المنظمة للشهادات إلى حساب العميل خارج مصر إذا طلب ذلك وبدون حد أقصى للتحويل مع الإعفاء من بعض الرسوم الخاصة بالحساب.

محمد رجائي

وأوضح رجائى أن زيادة الحصيلة الدولارية فى البنوك ستساهم فى إعادة تدويرها واستثمارها فى أوعية ادخارية أخرى وتمويل العملاء بما يدر ربحا على البنك لسداد تكلفة الشهادات.

وأكد رجائى أن خروج الأموال من منازل حائزى العملة للشهادات الدولارية سيحد بشكل كبير إلى حد ما من السوق السوداء وتجفيف أحد منابعها.

وقال محمد عبد العال، الخبير المصرفى، إن الشهادات الدولارية الجديدة ستساهم فى تحفيز المصريين العاملين بالخارج أو المقيمين فى مصر استثمار مدخراتهم من العملة فى البنوك بعائد مغرٍ هو الأعلى على مستوى العالم على الدولار.

كما ستساعد هذه الشهادات فى عودة تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى معدلاتها السابقة بعد أن شهدت تراجعا خلال آخر ٦ شهور، بحسب عبد العال.

كانت بيانات للبنك المركزى أظهرت تراجعا فى تحويلات المصريين العاملين فى الخارج بنسبة ٢٦,١٪ خلال أول ٩ شهور من العام المالى ٢٠٢٢-٢٠٢٣ مقارنة من نفس الفترة من العام قبل الماضي.

محمد عبد العال

وذكر أن المزايا التى تتيحها الشهادتان للعملاء تعزز من زيادة الإقبال على شرائها، سواء ما يتعلق باحتفاظ العملاء بمدخراتهم بنفس النقد الأجنبي، وبعائد مجزٍ أو الحصول على قروض بضمانها بالجنيه المصرى بأقل سعر فائدة.

وأضاف عبد العال أن توافر شهادات دولارية بسعر فائدة مرتفع سيسهم فى تجفيف منابع السوق السوداء وعودة المدخرات إلى مواردها الرئيسية فى البنوك.

تصميم الشهادتين الجديدتين بعملة الدولار- الذى طالما دعا لتفعيله- يعد حلا سحريا لزيادة موارد النقد الأجنبى وبالتالى المساهمة فى حل أزمة نقص العملات الأجنبية التى تعانى منها مصر وتخفيف حدة تأثير السوق السوداء للدولار فى مصر، بحسب عبد العال.

منها رقم التحويلات IBAN ومركز الإتصالات الهاتفى..

طرق جديدة من «البنك الأهلى» لشراء الشهادات الدولارية

كتبت- منال عمر:

أعلن البنك الأهلى المصرى عن إدراج طريقتين أخرتين ضمن طرق شراء الشهادتين الجديدتين بالدولار ذات آجال ٣ سنوات ذات الفائدة المرتفعة ٧٪ و٩٪.

وأوضح البنك الأهلى فى بيان له، أنه يمكن لكافة العملاء للمصريين والأجانب شراء الشهادتين بجانب الطرق الأخرى من خلال تحويل المبالغ المطلوبة لشراء الشهادة على IBAN رقم EG٦٠٠٠٣٠٠٠٣٠٠٠٠٢٣٧٨٥٨٧٥٧٥٧٠٤ ومركز إتصالات الهاتف التابع للبنك على رقم (١٩٦٢٣).

وأعلن البنك الأهلى طرقا مختلفة لشراء الشهادتين الدولارية الجديدة ذات العائد المرتفع بداية من يوم الأربعاء الماضى بجانب الطريقتين الجديدتين تشمل إصدارها فى كافة فروع البنك أو عن طريق (الأهلى نت والأهلى موبايل) وكذلك من خلال الموقع الإلكترونى الرسمى باستخدام بطاقات ائتمان غير صادرة من مصر، كما يمكن الشراء أيضا من خلال الفروع الخارجية ومكاتب التمثيل بالخارج التابعة للبنك.

وأكد البنك على أن بيع الشهادتين الجديدتين بالدولار ذات العائد المرتفع متاحة أمام كافة المصريين -المقيمين داخل وخارج مصر- والأجانب.

وحدد البنك الأهلى مواصفات الشهادة الدولارية الأولى التى يطرحها تحت اسم « الأهلى بلس» وتبلغ مدتها ٣ سنوات بسعر عائد سنوى ٧٪ ويصرف العائد بذات العملة ربع سنويا.

كما يجوز الإقتراض بضمانها حتى ٥٠٪ من قيمتها بالمعادل للجنيه المصرى وذلك بحد أقصى يصل إلى ١٠ ملايين جنيه وتطبيق سعر إقراض البنك المركزى وقت المنح مخصوم منه ٢,٢٥٪، بحسب البنك.

أما الشهادة الدولارية الثانية التى يطرحها تحت اسم « الأهلى فورا » ويبلغ آجالها ٣ سنوات بسعر عائد سنوى ٩٪ يصرف العائد مقدما بالمعادل بالجنيه عن الفترة كلها بواقع ٢٧٪ من قيمة الشهادة عن إجمالى مدة الشهادة ولا يجوز الإقتراض بضمانها.

وتبلغ فئات الشهادات ألف دولار ومضاعفاتها، كما يحتسب العائد اعتبارا من يوم العمل التالى ليوم الشراء، ويمكن استرداد الشهادات بعد مرور ٦ أشهر من تاريخ الشراء وفقا للقواعد المعمول بها وجدول الاسترداد المعلن عنه وتسترد الشهادات فى تاريخ الاستحقاق بذات عملة الدولار الأمريكي، كما يمكن تحويل قيمة الشهادات عند استحقاقها خارج مصر.

كما أعلن البنك الأهلى طرح قروض جديدة بضمان الراتب للمصريين العاملين بالخارج، فقد أتاح اعتبارا من يوم الأربعاء الماضى الموافق ٢٦ يوليو ٢٠٢٣ قرض شخصى بضمان تحويل معادل قيمة القسط بالعملة الأجنبية.

وأوضح البنك أن القرض الشخصى للمصريين العاملين بالخارج يتم احتساب معادل قيمة القسط بالعملة الأجنبية من الخارج.

ويبلغ الحد الأدنى للقرض ٥٠ ألف جنيه وبحد أقصى ٣ ملايين جنيه، وذلك اعتبارا من سن ٢١ عاما وحتى بلوغ سن الستين مع استحقاق آخر قسط، بحيث يتم سداد أقساط القرض بالتنازل عن العملات الأجنبية وفقا لسعر الصرف المعلن وقت السداد.

وتصل مدة سداد القرض إلى ٤ سنوات مع تطبيق كافة الشروط والضمانات وبدون أية مصاريف إدارية مع منح العميل تأمين مجانى على الحياة، وتتاح مستندات منح التمويل على الموقع الإلكترونى للبنك، على أن يقوم العميل بتوقيعها لدى أى من فروع البنك، أو من خلال الفروع الخارجية ومكاتب التمثيل بالخارج التابعة للبنك.

تسهيلات من «بنك مصر» لشراء الشهادتين الدولارية للمصريين بالداخل والخارج

كتبت- منال عمر:

أتاح بنك مصر مرونة للعملاء وغير العملاء فى إجراءات فتح حساب دولارى لشراء الشهادات الدولارية الجديدة للعائد المرتفع من خلال موقعه الإلكترونى بدون اشتراط ذهابه للفرع، بشرط تحميل كافة الأوراق والبيانات المحددة، وفق بيان صادر له.

كان بنك مصر بدأ من يوم الأربعاء الماضى إصدار شهادتى ادخار جديدتين بالدولار لآجال ٣ سنوات تحت اسم» القمة وإيليت» بأعلى سعر عائد سنوى ٧٪ يصرف العائد بشكل ربع سنوى بالدولار، أو سعر فائدة سنوى ٩٪ يصرف العائد تراكميا (٢٧٪ عن ٣ سنوات) بالمعادل بالجنيه.

وقال البنك فى بيان له، إنه تسهيلا على العملاء وغير العملاء فقد تم إتاحة العديد من القنوات التى يمكن من خلالها شراء الشهادات منها على سبيل المثال:

-الإنترنت والموبايل البنكيBM Online

- فروع بنك مصر داخل وخارج مصر وشبكة آلات الصراف الآلي.

-إتاحة الشراء من خلال الموقع الإلكترونى للبنك، فعلى مستوى عملاء بنك مصر فى حالة وجود حساب بالدولار سيقوم العميل بتحميل نموذج طلب الشراء واستيفاء البيانات والتوقيعات المطلوبة وإرساله على البريد الالكترونى bmonboarding@banquemisr.com)) على أن يقوم البنك بإنشاء الشهادة حال استيفاء العميل جميع الشروط المطلوبة وإرسال بريد إلكترونى لتأكيد إتمام عملية الشراء.

وفى حالة عدم وجود حساب بالدولار يتم تحويل مبلغ الشهادة على رقم حساب بنك مصر "IBAN" وهو (EG٤٤٠٠٠٢٠١٤٠٠١٤٠٠٢٩٠٠٠٠٠٠٠٣٤٣)مع تحميل نموذج طلب فتح حساب دولارى ونموذج طلب شراء الشهادة واستيفاء البيانات والتوقيعات المطلوبة وإرفاقهم مع مستندات إثبات الشخصية (صورة من بطاقة رقم قومى سارية أو جواز سفر سار) وإثبات التحويل وإرسالها على البريد الالكترونى bmonboarding@banquemisr.com)) وسيقوم البنك بإنشاء الشهادة

حال استيفاء العميل جميع الشروط المطلوبة وإرسال بريد إلكترونى لتأكيد إتمام عملية الشراء.

أما بالنسبة غير العملاء، بحسب بيان البنك، فيمكنهم شراء الشهادات من خلال تحميل المستندات المطلوب استيفائها لفتح حساب جديد لدى البنك واستيفاء البيانات والتوقيعات المطلوبة، ومن ثم يقوم العميل بتحويل مبلغ الشهادة على حساب بنك مصر "IBAN"وهو (EG٤٤٠٠٠٢٠١٤٠٠١٤٠٠٢٩٠٠٠٠٠٠٠٣٤٣) مع إرسال جميع مستندات فتح الحساب الموقعة وكارت التوقيع وطلب شراء الشهادة وإثبات التحويل بالإضافة لمستندات إثبات الشخصية (صورة من بطاقة رقم قومى سارية أو جواز سفر سار) على البريد الإلكتروني bmonboarding@banquemisr.com)) ويقوم البنك بفتح حساب دولارى أو مصرى حسب نوع الشهادة المطلوب شرائه.

ويقتصر الحساب فقط على طلب إصدار واسترداد أو استحقاق وإضافة العائد للشهادة مع عدم السماح بحركات مدينة، عدا استرداد أصل الشهادة والعائد وتحويلهم لنفس الحساب المحول منه بدون حد أقصى للتحويل، وفق ما جاء فى بيان البنك.

ويقوم البنك بإنشاء الشهادة حال استيفاء العميل جميع الشروط المطلوبة وإرسال بريد إلكترونى لتأكيد إتمام عملية الشراء.

المشرف على قطاع الائتمان لـ«البورصجية»:

بنك «ناصر الاجتماعى» يمول 24 ألف مشروع متناهى الصغر للسيدات

كتب: ياسر جمعه

أكد أحمد روميش، المشرف على قطاع الائتمان ببنك ناصر الاجتماعي، أن البنك يسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال العمل المجتمعى الذى يمارسه لأكثر من ٥٠ عاماً، وذلك من خلال توفير الكثير من الخدمات المصرفية والاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية.

وتابع يعتبر برنامج «مستورة» إحدى المبادرات التى تم تطبيقها بنجاح، حيث ساهم البنك فى تمويل أكثر من ٢٤ ألف مشروع متناهى الصغر للسيدات بقيمة تصل إلى ٤٧٠ مليون جنيه، وبنسب نجاح عالية تصل إلى ٩٨-٩٩٪ فى جميع المشروعات التى تم تنفيذها فى إطار هذه المبادرة.

ويوجد لدى البنك العديد من البرامج والمبادرات الأخرى التى تساهم فى تحقيق التمكين الاقتصادى والرفاهية المجتمعية.

وأوضح «روميش»، أن هذه المبادرة تم تطبيقها فى مختلف المحافظات بما فيها المناطق الحدودية وشمال سيناء وحلايب وشلاتين ومطروح، وتتنوع المشروعات من حيث كونها تجارية أو صناعية أو منزلية على حسب طبيعة المشروعات وخبرة السيدات القائمات عليها، وطبيعة المنطقة، والنشاط الرائد بها.

ولفت إلى أن هناك مبادرات أخرى للمشروعات الصغيرة من ضمنها «بدايتها فكرة»، وهى مشروعات أكبر من متناهى الصغر بقليل يصل فيها التمويل لـ٥ ملايين جنيه للمشروع الواحد، ويستفيد منها السيدات والرجال، ولكن باشتراطات معينة، وبلغ عدد المستفيدين خلال عام ونصف العام ١٦٠ مليون جنيه.

وأشار إلى جهود البنك أيضاً فى مبادرة حضانتى التى تعمل على تمويل الحضانات ومساعدتها على توفيق أوضاعها وترخيص نشاطها وغيرها من الامتيازات الأخرى التى تقوم بها المبادرة للحضانات.

ولدى البنك العديد من البرامج والمبادرات الأخرى التى تسهم فى التمكين الاقتصادى، وتحفيز الطلب المحلى لموظفى الدولة والمعاشات، وزيادة القدرة على المعيشة وتحسين الدخل.

وفيما يتعلق بشهادة رد الجميل، تعد هذه المبادرة من الشهادات المبتكرة لكبار السن لمن يتجاوز ٦٠ عاماً بحد أقصى ٢ مليون جنيه للعميل الواحد، وما زال عليها إقبال كبير.

ويتراوح حجم محفظة شهادة «رد الجميل» فى بنك ناصر الاجتماعى بين ١,٥ و٢ مليار جنيه.

وفيما يتعلق بشهادة حياة كريمة، قال «روميش»، إنَّ الشهادة مميزة، ويمكن للعميل من خلالها إيداع مبلغ معين يحصل على نصف العائد منه والنصف الآخر يتم توجيهه لمشروعات حياة كريمة.

ويمكن أن يتبرع العميل بكامل العائد لمبادرة حياة كريمة، ويحتفظ بأصل المبلغ لنفسه.

وأوضح أن البنك لديه العديد من التدخلات فى مشروعات الرعاية الصحية، إذ يوجد ما يقرب من ٣٤٠٠ لجنة زكاة منتشرة فى جميع أنحاء الجمهورية، وهذه اللجان تجمع موارد الزكاة وتصرفها للمستحقين.

وتوجد جمعيات كبيرة لديها وحدات صحية ومستشفيات.

ويقوم البنك بتوفير التبرعات اللازمة لإنشاء الأجهزة والمستلزمات الطبية، فضلاً عن المساهمة بجزء من تكلفة العمليات الجراحية للفئات الأولى بالرعاية والأكثر احتياجاً.

ولفت «روميش»، إلى أن محفظة البنك الاستثمارية تتجاوز ٣ مليارات جنيه.

وتعاقد البنك مع شركتين لإدارة المحفظة الاستثمارية، وتحقيق عوائد وأرباح سنوية تتم إعادة استخدامها مرة أخرى للمشروعات والمجالات الاجتماعية.

قال «روميش»، إن البنك يسهم فيما يقترب من ٣٣ شركة استثمارية مختلفة المجالات، وذلك للتنوع فى الأنشطة التى يتم الاستثمار فيها، ومنها شركات مدرجة فى البورصة وأخرى غير مدرجة.

وأشار إلى أن إجمالى عدد العملاء فى محفظة التمويلات يتجاوز نصف مليون عميل بمحفظة تصل إلى ٣٠ مليار جنيه، وفى ظل الظروف الاقتصادية الحالية يركز البنك على الخدمات الاجتماعية من خلال إعادة عوائد الشق الاستثمارى لمبادرات خدمية، وزيادة قاعدة المستفيدين والخدمات المقدمة لتلبية جميع احتياجات الفئات الأولى بالرعاية.

أضاف «روميش»، أن البنك حقق ملياراً و٧٠٠ مليون بنهاية العام المالى الماضى بنسبة نمو تصل إلى ٢٥٪، مقارنة بالعام الأسبق له، متوقعاً زيادة النمو خلال العام الحالى.

وعن خطة البنك لعام ٢٠٢٣ فى المجال التنموى والاجتماعى، أوضح «روميش»، أن البنك يسعى للتوسع فى مشروعات التمكين الاقتصادى ودعم الأسر الأولى بالرعاية عبر زيادة قاعدة مستفيدى المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، بجانب زيادة المحفظة الخاصة بالتمويلات بنسبة نمو لا تقل عن ٢٥٪ فى المحفظة، وأرباح تصل إلى ٢ مليون جنيه.

مصرفيون يرفضون سيناريوهات المؤسسات الدولية..

هل ينجو «الجنيه» من خفض جديد فى 2023؟

سهر الدماطي

كتبت- منال عمر:

استبعد مصرفيون سيناريو بعض مؤسسات التمويل الدولية خفض البنك المركزى سعر الجنيه مقابل الدور خلال ٥ شهور القادمة من العام الجارى تجنبا لتبعاته الوخيمة على الاقتصاد والمجتمع المصرى وارتفاع التضخم وزيادة سعر الدولار فى السوق السوداء.

ورغم ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه بنحو ٩٦٪ خلال ١٦ شهرا فى ٣ موجات متتالية من الخفض ليرتفع من ١٥,٧٦ جنيه فى ٢٠ مارس ٢٠٢٢ إلى ٣٠,٩٣ جنيه حتى خلال نهاية عمل البنوك الأسبوع الماضى إلا إنه لا تزال مؤسسات مالية عالمية تطالب بخفض آخر للجنيه حتى وصوله للسعر التوازني.

كان بنكان أمريكان عالميان توقعا فى تقريرين لهما حركة سعر صرف الجنيه مقابل الدولار خلال الشهور الخمسه المتبقية من عام ٢٠٢٣، تحت وطاة ضغوط الدولار وقرب المراجعتين الأولى والثانية لصندوق النقد الدولى وتسارع معدل التضخم.

وفى الوقت الذى توقع فيه مورجان ستانلى الأمريكى خفض مصر سعر صرف الجنيه مقابل الدولار فى سبتمبر أو أكتوبر المقبل مع مراجعتى صندوق النقد الدولى استبعد نظيره جولدمان ساكس خفض السلطات المصرية سعر الصرف حتى نهاية العام الجارى تخوفا من تدعياته على التضخم.

حذر محمد عبد العال الخبير المصري، من التبعات السلبية لوجود خفض آخر للجنيه مقابل الدولار على الاقتصاد والمجتمع المصرى مؤكدا أن التعويم غير مقبول بسبب مخاطرة المرتفعة.

وأوضح أنه بعد خفض سعر الجنيه ٣ مرات متتالية مع بدء دعم صندوق النقد الدولى برنامج الإصلاح الاقتصادى لمصر لم يحدث أى تحسن فى عودة تدفقات النقد الأجنبى من خلال دخول استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة بل زادت فجوة سعر الدولار فى السوق الموازية لتجارة العملة.

وتوقع بنك مورجان ستانلي، خفضا جديدا لسعر صرف الجنيه مقابل الدولار على الأرجح فى سبتمبر أو أكتوبر المقبل، فى وقت قريب من إجراء المراجعة الأولى المؤجلة والثانية لصندوق النقد الدولى المتوقعة بين شهرى سبتمبر وديسمبر المقبلين.

ويعتقد مورجان ستانلى أن مصر بحاجة إلى إحراز تقدم فى مرونة سعر الصرف لتعديل وضعها الخارجى إلى أبعد من المدى القصير.

وربط مورجان ستانلى وقوع سيناريو خفض الجنيه بحدوث تحسن كبير فى صافى احتياطيات البنك المركزى المصرى على خلفية موسم السياحة القوى والمزيد من التقدم فى صفقات الاكتتاب العام.

كان رئيس الوزراء أعلن مؤخرا إتمام صفقات ضمن برنامج الطروحات الحكومية بقيمة نحو ١,٩ مليار دولار، والعمل على إنهاء صفقات أخرى بقيمة نحو مليار دولار أخرى خلال الفترة المقبلة.

وأوضح عبد العال، إنه لو أخذنا بسيناريو تعويم سعر الجنيه فإنه سيترتب عليه زيادة سعر الدولار فى السوق الموازية للدولار فى ظل صعوبة تدخل البنك المركزى بضخ دولارات من الاحتياطى النقدى لضبط سوق الصرف لإلتزامه بسعر صرف حر للجنيه وبالتالى سينفلت سعره إلى مدى من الصعب التنبؤ به.

وطالب عبد العال بعدم وجود خفض للجنيه نهائيا حتى الربع الأول من العام القادم ٢٠٢٤ متوقعا بدء تفهم صندوق النقد الدولى مخاوف مصر من اتباع سعر صرف مرن على المؤشرات الاقتصادية التضخم وسعر الدولار فى السوق السوداء وزيادة عجز الموازنة العامة للدولة وخلافه.

وأدى عدم قدرة البنوك على تدبير الدولار الكافى لكافة العملاء إلى عودة السوق السوداء لتجارة العملة الذى وصل فيها سعر الدولار إلى ٣٨,٥ جنيه بزيادة ٧,٥ جنيه عن السعر الرسمى فى البنوك والصرافات، وفق مراقبين.

وقالت سهر الدماطي، الخبيرة المصرفية، «أنا ضد تعويم الجنيه مقابل الدولار للمرة الرابعة حتى عودة تدفقات النقد الأجنبى وتراجع وتيرة التضخم وانتهاء أزمة سلاسل الإمداد عالميا تجنبا لحدوث صدمة اقتصادية».

وشهدت مصر خلال شهر يونيو تسجيل معدلات تضخم سنوية تاريخية للمدن فوق مستوى ٣٥٪ لأول مرة، والتى جاءت أعلى من تقديرات السوق، بحسب الأرقام التى أعلنها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

كما ارتفع المعدل السنوى للتضخم الأساسى خلال شهر يونيو ٢٠٢٣ إلى ٤١٪ مقابل ٤٠,٣٪ فى شهر مايو، بحسب بيانات البنك المركزي، وهو ما يعد رقما قياسيا جديدا.

وأوضحت الدماطى أن خفض سعر صرف الجنيه مقابل الدولار سيؤدى إلى وجود صدمة اقتصادية وفى النهاية لن يصل سعر صرف الجنيه إلى السعر التوازنى مقابل الدولار بسبب عدم دخول تدفقات النقد الأجنبى التى وعد بها صندوق النقد الدولى مصر خلال إبرام اتفاق القرض.

واستبعد بنك جولدمان ساكس، الأمريكى حدوث خفض جديد لسعر الجنيه فى البنوك على الأقل على المدى القريب، نظرًا لمخاوف السلطات بشأن ضعف الجنيه وتأثيره على التضخم.

وقال جولدمان ساكس، إنه على الرغم من التقدم الذى أحرزته الحكومة المصرية فى بيع أصول مملوكة للدولة ضمن برنامج الطروحات، فإنه لا يعتقد اتجاه مصر إلى خفض سعر الصرف الحقيقى للجنيه مقابل الدولار على الأقل فى المدى القريب، بسبب مخاوف السلطات بشأن ضعف الجنيه وتأثيره على التضخم.

وتوقع جولدمان ساكس، أن يؤدى ذلك إلى ترسخ عمل السوق الموازية للدولار (السوق السوداء) فى مصر خاصة مع توقعه بأن تواصل الحكومة سياستها الحالية فى الضغط على الواردات من خلال ضوابط غير رسمية على سعر الصرف، وإذا لزم الأمر، تهدئة وتيرة الاستثمار.

ويطالب صندوق النقد الدولى مصر بوجود مرونة أكبر على سعر صرف الجنيه مقابل الدولار ضمانا لاستمرار تعاونه وقرضه لمصر بقيمة ٣ مليارات دولار الذى وافق عليه فى منتصف ديسمبر الماضى على أن يصرف على ٤٦ شهرا على شرائح متساوية.

CIB يشارك فى اجتماع «الإسكوا» ببيروت لحماية التنوع البيولوجى

كتبت- منال عمر:

أعلن البنك التجارى الدولي CIB مصر مشاركته فى المنصة التى نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الإسكوا) فى بيروت فى إطار جهوده لقيادة التمويل المستدام على المستوى الإقليمي.

وبحسب بيان البنك، تمت دعوة الدكتورة داليا عبد القادر، رئيس قطاع التمويل المستدام فى بنك CIB لتقديم رؤاها حول الدور الذى يلعبه التمويل فى حماية التنوع البيولوجي.

ومشاركة تجربة بنك CIB فى هذه المنصة، بحسب ما ذكره بالبيان، جاءت من خلال جلسة تفاعلية تحت عنوان « أهمية الحصول على تمويل مشروعات للمحافظة على التنوع البيولوجى ".

وقالت عبد القادر: «بالرغم من وجود خطوات إيجابية خلال العقد الأخير فى السياسات والتشريعات إلا أن مازال هناك فجوة بين الأداء الفعلى العالمى وأهداف التنمية المستدامة والتغير المناخي".

و أشارت أن CIB نجح فى معالجة تلك الفجوة بشكل كبير حيث تمكن من تحويل مخاطر الأثر البيئى والمجتمعى إلى نتائج مادية تؤثر فى النمو والربحية، وتم ذلك فى سياق الإصدار الناجح لأول سندات خضراء للشركات فى مصر بقيمة ١٠٠ مليون دولار بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC).

كما قدمت عبد القادر خلال الجلسة برنامج "Brain Trust" الذى يركز على إظهار الجدوى الاقتصادية لمشروعات التكيف مع التركيز بشكل خاص على التنوع البيولوجي.

ورشح البنك ممثلين من الإدارات المعنية لديه وهما طارق زياد ولمياء يسري، مساعدى نائب قطاع العلاقات المؤسسية بالبنك الذين شاركا فى مجموعتى عمل «الحلول التى تراعى الطبيعة والطاقة المتجددة والتنوع البيولوجي» خلال المؤتمر، حرصا منه على تدعيم الوعى بأهمية تمويل مشاريع التنوع البيولوجى للمؤسسات المالية، بحسب البيان.

«بنك مصر» يمول «تمكين» بـ ٥٠٠ مليون جنيه

وقع بنك مصر مؤخراً عقد قرض متوسط الأجل ٥٠٠ مليون جنيه لشركة الأهلى كابيتال للتمويل متناهى الصغر- تمكين، وذلك بهدف تعزيز المشروعات المتناهية الصغر.

ووقع على العقد محمد الإتربى رئيس مجلس إدارة بنك مصر، مع مجدى موسى العضو المنتدب لشركة الأهلى كابيتال للتمويل متناهى الصغر.

وذكر البنك أن حصول شركة الأهلى كابيتال للتمويل متناهى الصغر «تمكين»- التابعة لشركة الأهلى كابيتال القابضة، الذراع الاستثمارى للبنك الأهلى المصري- يأتى على هذا التمويل فى ضوء حرصها على دعم المشروعات متناهية الصغر من خلال القدرة على منح تلك المشروعات تمويل متوسط الأجل بسعر فائدة تنافسي.

وأوضح أن هذا القرض يأتى أيضا حرصاً من بنك مصر على تعزيز دور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر باعتباره قاطرة النمو الاقتصادى وبما ينعكس على تحسين المستوى المعيشى للأفراد وخلق فرص عمل بما ينعكس على تخفيض نسب البطالة وزيادة حجم الناتج القومي.

«أبو ظبى الإسلامى» يطلق أول شركة للتمويل متناهى الصغر متوافقة مع الشريعة

أعلن مصرف «أبو ظبى الإسلامي- مصر» إطلاق أول شركة للتمويل متناهى الصغر، متوافقة مع أحكام مبادىء الشريعة الإسلامية فى مصر بعد أن حصل على رخصة مزاولة النشاط من هيئة الرقابة المالية.

وقال فى بيان له ، إن الشركة الجديدة تعد هى الأولى فى تقديم كافة المنتجات التمويلية والخدمات المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية للتمويلات متناهية الصغر، وذلك وفق شروط وقواعد ترخيص الشركات لمزاولة هذا النشاط التمويلى لتصبح بذلك أحد الأذرع التمويلية الهامة للمصرف.

وقال محمد علي، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لمصرف أبو ظبى الإسلامى مصر، إن إطلاق المصرف شركة للتمويل متناهى الصغر يأتى انطلاقًا من حرصه على تقديم منتجات تمويلية متنوعة متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية لتناسب كافة فئات المجتمع، وبما يخدم أهداف الشمول المالي، ويتماشى مع توجيهات البنك المركزى والهيئة العامة للرقابة المالية بالاهتمام بشكل خاص بقطاع المشروعات المتناهية الصغر.

وقال أحمد الخطيب، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لشركة التمويل متناهى الصغر، إن رأس المال المرخص لإطلاق الشركة يبلغ ١٠٠ مليون جنيه، وأما رأس المال المدفوع يبلغ ٢٥ مليون جنيه، وسيتم العمل على رفعه بعد بدء نشاط الشركة بالتزامن مع زيادة حجم التمويلات المقدمة.

وأوضح أن الحد الأقصى للتمويل يبلغ ٢٢٠ ألف جنيه حيث تهدف الشركة إلى تمويل القطاع العريض من أرباب الحرف والأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر من خلال (٢٠٠) فرع تمويل إسلامى منتشر فى جميع محافظات ومراكز الجمهورية.

وسيتم تقديم مجموعة من المنتجات المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية وبنظم تمويلية تعتمد على التكنولوجيا المالية تتسم إجراءاتها بالسرعة والسهولة، ويتم تقديم التمويل لكافة الأنشطة والأعمال القائمة للتوسع فيها والحفاظ على استمراريتها ووصول الخدمات المالية غير المصرفية لكافة فئات المجتمع، وفق ما قاله الخطيب.

وأوضح أن الشركة لديها العديد من المزايا التنافسية، والتى على رأسها استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية مع التركيز على التوسع والانتشار فى كافة المحافظات، والأقاليم الأكثر احتياجًا للتمويل.

وبحسب ما أورده المصرف فى البيان، يعد التمويل متناهى الصغر أحد أهم الأدوات الاقتصادية التى تساهم فى دفع عجلة الاقتصاد بالبلاد؛ حيث يساعد فى دمج شريحة كبيرة من المجتمع فى القنوات الرسمية، ومساعدتها فى الحصول على التمويلات اللازمة لمشروعاتهم.

«أبو ظبى الأول» يضمن حقوق عملاء «بلتون» بشراء أسهم بديلة

قال بنك أبوظبى الأول مصر، باعتباره المتلقى للاكتتاب فى زيادة رأس مال شركة بلتون القابضة، إن الاكتتاب شهد حدوث بعض المشكلات التقنية أثناء عملية إتمامه نظرًا لطبيعته وحجمه الذى يعد الأكبر فى تاريخ البورصة المصرية.

وذكر البنك، أنه اشترى أسهم بديلة لتدارك ما حدث بالتنسيق مع الجهات المختصة، وذلك بما يضمن حفظ جميع حقوق العملاء من مساهمى بلتون القابضة المكتتبين بالكامل.

وأكد البنك أنه لن يضار أى عميل من أى مشكلة تقنية قد حدثت، وهذا انطلاقًا من مسؤولية بنك أبوظبى الأول مصر وشفافيته المعهودة تجاه عملائه.

وشدد البنك أن عملية الاكتتاب قد تمت وفق الإجراءات المتبعة وتحت الرقابة القانونية المفروضة فى بيئة تراعى العدل والمساواة والشفافية بين جميع المساهمين بما يتوافق مع قرار الهيئة العامة للرقابة المالية الصادر بالموافقة على الاكتتاب التاريخى لمجموعة بلتون القابضة وكذلك البنك المتلقي.

وبحسب ما أورده فى البيان، أنه بناءً عليه سخَّر البنك كل إمكانياته وفرق العمل لديه فى كل فروعه لإتمام عملية الاكتتاب للطلبات التى تلقاها البنك خاصةً فى آخر يومين من الأيام المقررة للاكتتاب والتى تم تنفيذها على نحو دقيق، علاوة على التنسيق الدائم مع الجهات الرقابية ذات الصلة لضمان شفافية وقانونية الإجراءات.

وأوضح أن بنك أبوظبى الأول مصر سيعلن عن تفاصيل الإجراءات التى تم إتخاذها لتدارك ما حدث أثناء الاكتتاب.

ويهيب البنك بوسائل الإعلام تحرى الدقة فى الأخبار المتداولة، لا سيما فيما يخص أكبر اكتتاب فى تاريخ البورصة المصرية، خاصةً وأن البنك يعمل وفق استراتيجية راسخة للحوكمة فيما يخص عملياته وإفصاحاته وأخباره.

تقسيط تذاكر «مصر للطيران» لعملاء « QNB الأهلى»

أعلن بنك QNB الأهلى توقيع بروتوكول تعاون مع شركة مصر للطيران للخطوط الجوية بهدف إتاحة إمكانية تقسيط تذاكر السفر لعملائه من خلال البطاقات الائتمانية.

وأوضح البنك فى بيان له أنه بموجب البروتوكول سيتم تقسيط تذاكر السفر للعملاء على مدة ١٠ أشهر دون أى فوائد عن تلك المدة مع الالتزام بالحد الأدنى والأقصى للمعاملات.

وبحسب البيان، هذا العرض سارى لمدة سنة واحدة (من يوليو ٢٠٢٣ حتى بداية يوليو ٢٠٢٤) لعملاء أوائل QNB حاملى بطاقات Visa Platinum, Visa Signature, Visa Infinite, and MasterCard World Elite)) على أن يستفيد العميل من هذا العرض مرة واحدة فقط.

ويتم تقسيط قيمة التذكرة من خلال مكاتب بيع مصر للطيران داخل مصر فقط وبحد أدنى ١٥ ألف جنيه حتى ٥٠ ألف جنيه بحد أقصى، وفق ما جاء فى البيان.

ويقوم عملاء البنك بإرسال رسالة نصية (مصر للطيران) أو EGYPTAIR إلى رقم ١١٦٠ لتنفيذ عملية التقسيط بعد شراء التذكرة من مصر للطيران.

ووقع بروتوكول التعاون بالنيابة عن محمد بدير الرئيس التنفيذى للبنك سامح بدري، الرئيس التنفيذى للعمليات فى QNB الأهلي، وعمرو عدوى رئيس قطاع الشؤون التجارية بشركة مصر للطيران، نائباً عن الطيار محمد إبراهيم القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة شركة مصر للطيران للخطوط الجوية والعضو المنتدب لها.

وقال محمد بدير، الرئيس التنفيذى لبنك QNB الأهلي، إن هذا التعاون سيستفيد منه عملائه سعيا من البنك فى تقديم خدمات جديدة مع كبرى المؤسسات الموجودة فى مصر، لتقديم حزمة متكاملة تضمن أكبر قدر ممكن من الاستفادة.

وأضاف بدير أن هذا التعاون يدعم أيضا جهود الدولة والبنك المركزى فى تعزيز ملف الشمول المالى والتحول الرقمى والوصول إلى مجتمع أقل اعتمادا على أوراق النقد عبر استخدام البطاقات البنكية والقنوات الإلكترونية المختلفة التى يمتلكها البنك.

قيمة اقتصادية للدولة بلغت نحو ٢ تريليون جنيه..

«العاصمة الإدارية» بوابة «الجمهورية الجديدة»

أضخم مشروع لتطوير البنية التحتية وتجهيز الأراضى وجذب الاستثمار المحلى والأجنبى

كتب رأفت كمال:

يتواصل العمل فى العاصمة الإدارية الجديدة ليلاً ونهاراً وبدأت الحياة تدب بشكل أكبر مع انتقال الوزارات والهيئات الحكومية، حيث انتقلت بالفعل أكثر من ١٠٠ جهة حكومية منها ٣٠ وزارة والعديد من الجهات التابعة لممارسة أعمالها من العاصمة بأعداد تصل إلى ٤٠ ألفاً من الموظفين والعاملين، كما تجرى الأعمال على قدم وساق فى مختلف مكونات العاصمة بما تشمله من مرافق وطرق ومحاور وأحياء سكنية ومناطق تجارية واقتصادية.

وشهدت إيرادات شركة العاصمة الإدارية الجديدة نمواً كبيراً حيث أنها لم تحمل ميزانية الدولة أية أعباء بل تحقق عوائد كبيرة للدولة، بالإضافة إلي سداد الضرائب المستحقة لخزانة الدولة فضلاً عن الدور الذى تقوم به فى تطوير البنية التحتية وتجهيز الأراضى والمبانى وجذب وتشجيع الاستثمار الخاص المحلى والأجنبي.

ووفقاً للمنتدى الاستراتيجى للسياسات العامة ودراسات التنمية «دراية» فإن مشروع العاصمة الإدارية الذى تبلغ مساحته نحو ٧٠٠ كيلو متر مربع نجح فى إيجاد قيمة اقتصادية للأرض المقام عليها ورفع قيمتها وحولها إلى مصدر لتمويل عمليات الإنشاء وتشغيل مختلف المشروعات، حيث أضافت العاصمة الإدارية قيمة اقتصادية للدولة المصرية بلغت نحو ٢ تريليون جنيه، كما أن شركة العاصمة الإدارية استطاعت أن تحقق سيولة تزيد على ٤٠ مليار جنيه إلى جانب أكثر من ٤٠ مليار جنيه أخرى مستحقات لدى الغير، مشيرًا إلى أن أهمية إنشاء عاصمة إدارية جديدة لا تقتصر على كونها مقرًا بديلًا للمصالح الحكومية ومركزًا ثقافيًا وحضاريًا بل تتعاظم هذه الأهمية فى ظل المستهدف من كونها عاصمة اقتصادية واستثمارية واعدة تجذب الاستثمارات من مصر ودول العالم وتوفر العديد من فرص العمل التى من المتوقع أن تصل إلى ١,٥ مليون فرصة عمل جديدة وتعزز قوة الاقتصاد المصري.

وأشاد المنتدى بالجهود المخلصة التى بذلتها الدولة المصرية لإنشاء مشروع العاصمة الإدارية الجديدة الذى أعاد هندسة المظهر الجيو اقتصادى لمصر وإيجاد مناطق تميز فى الصحراء المصرية من شأنها خلخلة الكتلة العمرانية القائمة، حيث يقطن نحو ٩٧٪ من السكان على مساحة لا تتجاوز ٧٪ وجذب الكثافة السكانية من الوادى الضيق إلى مدن جديدة تتوافر بها عوامل جذب أساسية وتحقق رفاهية سكانها وتفى بمتطلبات معيشتهم وتضمن لهم نوعية حياة مميزة، فضلًا عن تحقيق معايير الاستدامة وتأمين فرص اقتصادية متعددة، لافتًا إلى أن فكرة إنشاء المشروع جاءت لتوسيع دائرة العمران والتنمية ومعالجة المشاكل الأزلية للعاصمة القديمة التى يتمثل معظمها فى سوء التخطيط وضعف البنية التحتية وعدم جاهزيتها لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.

وأوضح المنتدى أن معدلات الإنجاز فى الحى الحكومى وحى المال والأعمال بالعاصمة تجاوزت ٩٨٪ وكذلك منطقة الأعمال المركزية والتى تضم ٢٠ برجًا منها البرج الأيقونى حيث تم تنفيذ الأعمال بها بنسبة تجاوزت ٦٠٪، فى حين تجاوزت نسبة تنفيذ الأعمال بمشروع الحدائق المركزية بالعاصمة الإدارية الجديدة ٩٠٪ فضلًا عن الانتهاء بنسبة ١٠٠٪ من تنفيذ المدينة الرياضية واستمرار أعمال التنفيذ فى مدينة الفنون والثقافة والأوبرا الجديدة ومدينة المعرفة ومركز مصر الثقافى الإسلامى ومستشفى العاصمة الإدارية، إضافة إلى الحدائق المركزية والمدينة الأولمبية وكذلك الخدمات التعليمية ومدارس وجامعات العاصمة الإدارية، مشددًا على أن كافة مشروعات العاصمة الإدارية الجديدة تتم خارج الموازنة العامة للدولة بشكل كامل وأن ميزانية العاصمة الإدارية مستقلة ومنفصلة تمامًا عن الموازنة العامة للدولة، حيث أقامت شركة العاصمة الإدارية الجديدة المدينة من خلال مواردها الذاتية التى يتم تمويلها من خلال الاستثمارات مع الشركات وحصيلة بيع الأراضى للمستثمرين، حيث يحقق المشروع عوائد كبيرة نتيجة حصيلة البيع التى تحصل الدولة منه على ٢٠٪ إضافة إلى الأقساط التى تحصل عليها الدولة من مشروعات حق الانتفاع المؤقتة مثل محطات البنزين المتنقلة.

وأشار المنتدى إلى أن من أهداف إنشاء العاصمة الإدارية تعزيز صناعات الطاقة الجديدة والخضراء، حيث أولت الدولة اهتمامًا كبيرًا بزيادة الاعتماد على الطاقات المتجددة والخضراء فى مشروع العاصمة الإدارية، حيث إنه من المخطط له أن يتم تغطية نحو ٥٠٪ من أسطح المنازل بالعاصمة الإدارية بالطاقة الشمسية وتركيب ٥٢ محطة بالحى الحكومي، وذلك ضمن خطة لتعميم الطاقة الشمسية فى العاصمة الإدارية بحلول عام ٢٠٣٥، إضافة إلى رواج القطاع العقارى حيث يسهم قطاع العقارات بشكل كبير فى النمو الاقتصادي، حيث إنه من القطاعات الأسرع فى إيجاد فرص العمل كونها توفر مساحات تجارية للشركات والمكاتب ومن ثم تعزز تأسيس شركات جديدة تساهم فى دفع النمو الاقتصادى وتوفير بيئة عمل صحية.

ويقول المهندس خالد عباس رئيس شركة العاصمة الإدارية الجديدة أن شركة العاصمة لها رأس مال يصل لـ ٢٠ مليار جنيه وسيتضاعف خلال الفترة المقبلة، كما أنه تم تحقيق عوائد كبيرة من المشروعات التى وصلت لحوالى ٥٠٠ مشروع، موضحًا أن العاصمة الإدارية شهدت انتقال مجلس الوزراء بالكامل و٣٠ وزارة و١٦ جهة مستقلة و٦٠ جهة تابعة و١٠٦ جهات تابعة للدولة يضمون ٤١ ألف موظف بينهم ٣٦ ألف موظف حكومى و٦ آلاف موظف فى الجهات التابعة والجهات المستقلة ووزارة النقل تولى كافة إجراءات انتقال الموظفين للعاصمة بجانب استخدام القطار الكهربائي، لافتًا إلى أن الفترة المقبلة ستشهد طرح بعض الأراضى وتقديم المزيد من الخدمات المميزة مميزة، مثنيًا على حرص الرئيس عبد الفتاح السيسى على عقد اجتماع دورى للاطلاع على الموقف التنفيذى لأعمال الشركة فى العاصمة الإدارية الجديدة سواء أعمال التشغيل والصيانة والإدارة أو أعمال المشروعات الجارية هناك.

ويقول الدكتور وليد جاب الله الخبير الاقتصادى أن العاصمة الإدارية الجديدة من أكبر المشروعات العملاقة التى تم إنشاؤها فى مصر فى السنوات الأخيرة، وقد تم إنشاؤها لتكون مركزًا للحكومة وللأعمال فى مصر ومنذ بدء العمل فى المشروع حظيت العاصمة الإدارية الجديدة بالكثير من الاهتمام والترحيب من الأطراف المحلية والعالمية على حد سواء، وقد دفع هذا الاهتمام الكبير بالعديد من الشركات العالمية والمستثمرين للاستثمار فى المشروع ونجحت العاصمة الإدارية الجديدة فى جذب الاستثمارات الأجنبية بشكل كبير وأصبحت مركزًا مهمًا للأعمال والاستثمار فى مصر، مشيرًا إلى أن العاصمة الإدارية الجديدة تعد نموذجًا حيًا لتطبيق نمط مدن الجيل الرابع داخل مصر، حيث توجد بها أفضل الوحدات السكنية والتجارية متنوعة المساحة والتصاميم والتى توفر أرقى أساليب المعيشة والترفيه، وأوضح أن فكرة إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة تماشت مع رؤية مصر ٢٠٣٠ التى تهدف إلى تحويل مصر إلى دولة ذات اقتصاد رقمى قائم على المعرفة واقتصاد يتوسع فى الثورة الصناعية الرابعة وقادر على تقديم خدمات مميزة للمواطنين والمستثمرين.

ويرى الدكتور مدحت نافع الخبير الاقتصادى أنه فى السنوات الخمس الماضية نجح مشروع العاصمة الإدارية فى إيجاد قيمة اقتصادية للأرض المقام عليها ورفع قيمتها وأضاف قيمة اقتصادية للدولة المصرية بنحو تريليونى جنيه والعاصمة، لافتًا إلى أن العاصمة الإدارية الجديدة مخطط لها أن تستوعب ٦,٥ مليون مواطن وتعتبر من أكبر وأهم المشروعات القومية التى لها مزايا مباشرة وغير مباشرة للاقتصاد من خلال توفير الكثير من فرص العمل كما تحقق رواجاً فى السوق العقارية وشركات الإنشاءات، مشيراً إلى أن مشروعاتها الخدمية واستثماراتها بلغت ٨٠٠ مليار جنيه ووفرت العديد من فرص العمل وأسهمت فى تحريك النمو الاقتصادى وتعد إحدى آليات التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠.

وأوضح أن استثمارات القطاع الخاص فى تمويل العاصمة الإدارية بلغت ٣٠٠ مليار جنيه وفقاً لما أعلنه مجلس الوزراء ويتم تمويل كل مشروعات العاصمة الجديدة بشكل مستقل تمامًا عن الإقراض من البنوك من خلال الاعتماد على إيرادات شركة العاصمة من حصيلة بيع الأراضى للمطورين العقاريين إلى جانب الاستثمارات فى المشروع مشيراً إلى أن مشروع العاصمة حقق عوائد كبيرة نتيجة حصيلة البيع التى تحصل الدولة منه على ٢٠٪ إضافة إلى الأقساط التى تحصل عليها الدولة من مشروعات حق الانتفاع المؤقتة مثل محطات البنزين المتنقلة.

«مدينة مصر» تطلق أولى قوافلها الطبية بالتعاون مع «مصر الخير» فى أسيوط

أعلنت شركة مدينة مصر، عن تنظيم قافلة طبية مجانية يومى ٣٠ و ٣١ من يوليو ٢٠٢٣ بمحافظة أسيوط تحت رعاية اللواء عصام سعد محافظ أسيوط بالتعاون مع مؤسسة مصر الخير لتقديم الخدمات والرعاية الطبية اللازمة للفئات الأكثر احتياجاً بالمحافظة وتمكينهم من الوصول لها، وذلك فى إطار المسئولية الاجتماعية الخاصة بالشركة وحرصها الدائم على تنمية المجتمعات التى تتواجد بها ورفع مستوى معيشة قاطنيها وخاصة الفئات الأكثر احتياجاً، كركيزة أساسية من ركائز استراتيجيتها إلى جانب خطة توسعها وتنمية محفظة أراضيها، لتترجم على أرض الواقع كبناء مجتمعات مستدامة على المستوى المادى والمعنوي.

تأتى القافلة الطبية كتعاون لأول مرة بين شركة مدينة مصر ومؤسسة مصر الخير، وتستهدف القافلة الطبية الكشف على أكثر من ٤٠٠ مريض وتقديم منظومة طبية متكاملة مجانية لشرائح المجتمع الأكثر احتياجاً ومحدودى الدخل تبدأ بالكشف وتنتهى بإجراء التدخل الطبى المطلوب، فى جميع أنواع التخصصات الطبية –مثل الباطنة، والعظام، وطب الأطفال، والأنف والأذن، والمسالك البولية، والجراحة، والنساء، والجدلية– من خلال أخصائيين واستشاريين، وباستخدام أكثر الأجهزة المتطورة، لتقديم تشخيص أكثر دقة. كما تشمل القافلة صيدلية مكتملة، تحتوى على جميع أنواع العلاج التى يحتاجها المستفيد أثناء تنفيذ القافلة الطبية، بعد تحديد الطبيب لنوع العلاج المطلوب للمريض، بالإضافة إلى إجراء عمليات جراحية للمستحقين ومتابعتهم بعد القافلة مع توفير وسائل انتقالهم ذهاباً وعودة. وتتمركز القافلة الطبية بالوحدة الصحية بمركز أبنوب لخدمتها وخدمة جميع القرى المجاورة لها.

وقال اللواء عصام سعد محافظ أسيوط على القافلة الطبية: «يعد إطلاق القافلة الطبية تجسيد لرؤية الدولة التى تشجع تكوين شراكات بين القطاع الخاص والمجتمع المدنى للارتقاء بجودة الخدمات الصحية خاصة للفئات الأكثر احتياجاً من المواطنين المصريين. نحن سعداء بالدور التنموى لشركات القطاع الخاص مثل مدينة مصر وسعيهم لتنمية المجتمعات المصرية من خلال إنشاء مشروعات والتى توفر فرص عمل وتدعم الاقتصاد المصرى إلى جانب دعم المجتمعات التى تقام بها مشروعاتها كما يحدث فى محافظة أسيوط.»

وقال المهندس عبد الله سلام، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لشركة مدينة مصر، إن دعم المجتمعات المحلية من ضمن أولويات شركة مدينة مصر وركيزة أساسية فى استراتيجيتها، لذلك جاء التعاون مع مؤسسة مصر الخير، إحدى أكبر المؤسسات الخيرية فى مصر، فى تقديم خدمات طبية على أعلى مستوى للفئات الأكثر احتياجا بمحافظة أسيوط.

تشغيل بحيرتين بالمشروع..

«تطوير مصر» تسلم 100 وحدة فى «دى باى» الساحل الشمالى

أعلنت شركة تطوير مصر–إحدى الشركات العقارية الرائدة فى مصر– عن بدء تسليم أكثر من ١٠٠ وحدة على البحر مباشرة بمشروع «دى باي» الساحل الشمالي، إلى جانب تشغيل بحيرتين بالمشروع على مساحة إجمالية ٢٦٠٠ متر مسطح لتتيح لكل الوحدات الاستمتاع بإطلالة على المياه، يأتى ذلك تكليلًا لنجاح خطة إدارة «تطوير مصر» فى ضخ استثمارات ضخمة خلال الفترة الماضية لتسريع وتيرة الأعمال الإنشائية بمختلف مشروعات الشركة؛ لزيادة معدلات التسليم وبأعلى مستويات الجودة.

كما أعلنت «تطوير مصر» عن إقامة شراكات مع كبرى الشركات فى مجالات الضيافة والتمويل الاستهلاكى والأثاث لتقديم باقة من الخدمات المتنوعة للتيسير على العملاء الانتقال للإقامة بمشروع «دى باي» والاستمتاع طوال موسم الصيف، بداية من التعاقد مع شركتى Efreshly– الشركة المصرية الناشئة والمتخصصة فى تجارة الأثاث إلكترونيًا– والتى وفرت خدمات فرش الوحدات بأحدث موديلات الأثاث و بأذواق تناسب العملاء وبسعر مناسب، و«valU»– منصة تكنولوجيا للخدمات المالية الرائدة لتعزيز نمط الحياة المتطور فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا– والتى وفرت خدمات التمويل الاستهلاكى لتقسيط سداد الأثاث، وحلول تمويلية لحزمة من الخدمات المختلفة؛ ليستمتعوا بالإقامة طوال موسم الصيف مع توفير حلول الدفع المرنة والميسرة التى تناسبهم.

ولتحقيق أعلى عائد استثمارى من الوحدات للملاك عن طريق توفير خدمات الإيجار خلال الفترات التى لا يشغلها ملاكها، تعاقدت شركة تطوير مصر مع Lemon spaces والتى قدمت باقة متنوعة من الخدمات المتعلقة بالإيجار لتحقيق عائد دورى مرتفع للسكان، وفى الوقت نفسه الحفاظ على صيانة الوحدة، وبذلك تكون وفرت تجربة متكاملة للسكان تشمل خدمات (السداد– الفرش– الإيجار). وعلى صعيد آخر، تنظم شركة تطوير مصر، حزمة من الأنشطة والفعاليات بالشراكة مع أشهر منظمى الحفلات ومقدمى الخدمات، على أن يتم إقامة تلك الأنشطة بالمناطق الترفيهية المختلفة بمشروع «دى باي»، لتصبح من أكبر المنصات الترفيهية فى الساحل الشمالي، هذا بجانب إطلاق تطوير مصر لأكاديمية «Sports Society »، والتى تتضمن معسكرات تدريبية وأنشطة رياضية تناسب مختلف الأعمار، تقام بالتعاون مع مدربين محترفين عالميين بمختلف الألعاب الرياضية، تحت إدارة شركة «Dynamo Sports Management». وأطلقت تطوير مصر، أولى حلول الدفع الإلكترونى (cashless solution) بأكاديمية Sports Society فى دى باى هذا الصيف، ويتمثل هذا الحل فى سوار ذكى يرتديه الأطفال فى أيديهم، ويتصل هذا السوار بتطبيق يتيح للوالدين تحويل النقود لأطفالهم الذين يقومون بإتمام عمليات الشراء فى المتاجر المختلفة، بما فى ذلك منافذ الأغذية والمشروبات. يمكن للوالدين أيضًا وضع مبالغ مالية كبيرة لأطفالهم بالإضافة لإمكانية وضع حد يومى لمصروفاتهم من خلال التطبيق. ويتمثل الهدف من هذا التطبيق فى تنامى احتفاظ الأطفال بمبالغ نقدية كبيرة خلال فترة إقامتهم فى المعسكر التى قد تمتد لأسبوع أو أكثر، ومن المقرر أن يتم تعميم هذا الحل المبتكر فى باقى مشروعات الشركة الأخرى تباعًا.

«كابيتال جروب بروبرتيز» تطرح مناقصة لتشييد 900 وحدة جديدة فى «البروج»

كشفت شركة «كابيتال جروب بروبرتيز» (CGP)، الرائدة فى مجال التطوير العقارى بمصر، عن عدد من الخطوات الجارية لتعزيز العمل داخل مشروع «البروج» السكني، كأحد أضخم المشروعات العقارية متكاملة الخدمات بشرق القاهرة.

وقال المهندس أحمد عارف، الرئيس التنفيذى للشركة، بأنه تم زيادة رأس مال الشركة بقيمة ٧٧٢ مليون جنيه خلال شهر يوليو الجارى ٢٠٢٣، موضحا أن الشركة لديها خطة استثمارية متكاملة تستهدف تحقيق معدلات نمو كبيرة خلال الفترة المقبلة.

وكشف عارف أن (CGP) تخطط لزيادة رأس مال الشركة بقيمة ٥ مليارات جنيه خلال الخمس سنوات القادمة، مؤكداً أن الشركة تولى اهتمامًا بالغًا خلال الفترة الحالية بزيادة معدلات تنفيذ مختلف المشروعات داخل مشروع «البروج»، حيث من المقرر تسليم ٣٨٥ وحدة سكنية خلال ٢٠٢٣، ليصل إجمالى عدد الوحدات السكنية التى تم تسليمها داخل المشروع ٢٦٢٣ وحدة، مشيرًا إلى طرح مناقصة لتشييد ٩٠٠ وحدة سكنية أخرى بالتعاون مع أكبر شركات المقاولات فى مصر.

وأكد عارف، أن شركة كابيتال جروب بروبيرتز «CGP» المملوكة لمجموعة «أبو ظبى كابيتال» وشركة «العين» الإماراتيتين، حريصة كل الحرص على تنفيذ مشروع «البروج» وتسريع وتيرة أعماله الإنشائية والخدمية والاستثمارية، بما يتفق مع الجداول الزمنية المستهدفة، ووفق أعلى مستويات الجودة والكفاءة المطلوبة، وذلك فى إطار التزام الشركة أمام عملائها، ودعمًا لمسيرة التنمية والتطور العمرانى التى تشهدها مصر فى الفترة الحالية، مضيفًا أن موقع مشروع «البروج» بالقرب من العاصمة الإدارية يتكامل مع خطط الدولة لتنمية تلك المنطقة.

ارتفاعها يتحدى مخاوف المخاطرة..

العملات المشفرة «تغازل» المستثمرين

كتب- محمود نبيل:

حملت البداية الموفقة لأداء معظم العملات الرقمية مطلع العام الجاري، مؤشرات واضحة تفيد بأن استثماراتها قد تجاوزت مراحل الخوف المستمرة منذ العام الماضي، والتى تزامنت مع العديد من الأزمات الاقتصادية والسياسية التى أثرت بشكل رئيسى على الطلب.

مؤشرات أداء العملات الرقمية فى بداية العام، لم تستمر طويلًا، إذ باتت تواجه الآن العديد من التحديات التى يتوقع المحللون أن تتأثر بها خلال النصف الثانى من العام، فعلى الرغم من ذلك الانتعاش الذى عاشته العملات الرقمية فى بداية العام، لا تزال الأسعار منخفضة للغاية، مقارنة بأعلى مستوياتها على الإطلاق، والتى وصلت إليها العملات الرقمية خلال اتجاهها الصعودى فى عام ٢٠٢١.

ويرى محللون أن قدرة العملات الرقمية على تجاوز بعض المحطات والعثرات التى يعيشها النظام الاقتصادى العالمي، كان بمثابة دليل واضح على ارتفاع الموثوقية وإقبال المستثمرين على ضخ أموالهم فى هذا المجال، بغض النظر عن أى أزمات قد تطرأ على سوق العملات الرقمية على مدى السنوات الماضية.

ويتسم سوق العملات المشفرة بالتقلب الشديد وتتغير على نحو غير متوقع، إذ أظهر نوعًا من الاستقرار والثبات الشهر الماضي، قبل أن يشوبه التوتر مرة أخرى بالتزامن مع حالة القلق الشديد بشأن زيادات الأسعار التى تحدث فى الولايات المتحدة وتأثيرها على السيولة.

وعزت مجلة «فوربس» الأمريكية، التأثر الذى تشهده العملات المشفرة، إلى العديد من العوامل الرئيسية المحركة للسوق، أبرزها رفع الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى لأسعار الفائدة، والذى كان له بالغ الأثر فى توجيه الاستثمارات بعيدًا عن العملات المشفرة.

وأوضحت المجلة الأمريكية، خلال تحليل لوضع سوق العملات المشفرة ودراسةً المخاطر المتعلقة بالاستثمار فيه، أن السوق تأثر بسلسلة من العوامل السياسية والاقتصادية، إذ شهدت قيمة العملات الرقمية انخفاضًا، على خلفية الآثار المترتبة على الحرب الروسية الأوكرانية، الأمر الذى اعتبره مراقبون أنه أكثر العواصف التى مرت بهذا سوق قسوةً خلال السنوات القليلة الماضية.

وعلى خلفية الأحداث السياسية والاقتصادية المؤثرة فى سوق العملات الرقمية، يعتقد خبراء التشفير أنه مع هذا النوع من السيناريوهات السوقية، يمكن للمستثمرين المتمرسين البحث عن الاستثمار فى عملات رقمية ثابتة وثابتة مثل Bitcoin أو Ethereum، خاصة وأن أسعار العملات المشفرة فى حالة تقلب مستمر، وهو الأمر الذى يخلق حالة من الخوف إزاء استثمار مبلغ كبير، الأمر الذى يدفعهم للمضاربة بمبالغ قليلة يمكن تحمل خسارتها، وفقًا لتحليل «فوربس".

وبخلاف مخاطر الاستثمار، واجهت البنوك الإقليمية الأمريكية صعوبات بالغة فى النصف الأول، كان أبرز علامتها انهيار بنك سيليكون فالي، والذى كان أكبر بنك ينهار منذ الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، إذ أدت هذه الصعوبات إلى موجات من الصدمة لصناعة العملات المشفرة.

وسلط موقع «إنفيستينج» الضوء على مشكلات القطاع المصرفى الأمريكي، أبرزها أزمات بنك السيليكون فالي، والتى بدأت اضطراباتها منذ قيامه بتصفية محفظة أوراق مالية بقيمة ٢١ مليار دولار فى مارس الماضي، الأمر الذى أدى إلى تدفق أموال البنوك للخارج حيث سحب العملاء ٤٢ مليار دولار بعد يوم واحد فقط.

وأشار الموقع المتخصص فى تحليلات المخاطر الاقتصادية، إلى أن ذكر أن السيليكون فالى لم يكن البنك الأمريكى الوحيد الذى تعرض للانهيار، إذ تأثرت بنكا «سلفرجيت» و«سيجنيتشر» المدعمان للعملات المشفرة بالأزمة.

ومن ناحية أخرى، لفت الموقع إلى أن رفع أسعار الفائدة من جانب بنك الاحتياطى الفيدرالى كان له دور أيضًا فى اضطراب العملات المشفرة، وهو ما ظهر فى حالة بنك السيليكون فالي، والذى اشترى جزءًا كبيرًا من سندات الخزانة الأمريكية عندما كانت أسعار الفائدة مربحة للغاية فى عام ٢٠٢٠، إلا أن قيام بنك الاحتياطى الفيدرالى برفع أسعار الفائدة طوال الجزء الأفضل من عام ٢٠٢٢، كان هذا التوجه غير مربح.

وعلاوة على ذلك، أصبحت المؤسسات المالية التقليدية متفائلة بشأن بعض العملات المشفرة، وعلى رأسها «البيتكوين»، إذ توقع «ستاندرد تشاترد» مؤخرًا أن يتجاوز سعرها ١٢٠ ألف دولار بحلول نهاية عام ٢٠٢٤.

وجاءت هذه التوقعات على خلفية تطبيق صندوق «بلاك روكس بيتكوين» للتداول فى البورصة، والذى أطلق موجة جديدة من تطبيقات صندوق التداول فى البورصة، حسب «إنفيستينج".

وعلى الرغم من الشكوك الكلية والتنظيمية، تمكنت عملة «بيتكوين» من إغلاق النصف الأول من عام ٢٠٢٣، وهو الأمر الذى اعتبره محللون إشارة واضحة لمدى قوة العملات الرقمية بشكل عام، و«بيتكوين» على وجه الخصوص.

قرار يحقق الشفافية ويجذب مستثمرين جدد..

إفصاحات البورصة بـ«الإنجليزى»

كتب: محمد ربيع

أكدت إدارة البورصة المصرية، ضرورة التزام الشركات المقيدة التى تبلغ إيراداتها السنوية مليارى جنيه فأكثر بموافاة البورصة بكافة الإفصاحات باللغتين العربية والإنجليزية.

يأتى قرار البورصة فى إطار جهود إدارتها لتحفيز الاستثمار المؤسسى وتشجيع الاستثمار الأجنبى بفئاته كافة، وحرصًا منها على تحقيق مزيد من الشفافية والإفصاح عن الشركات المقيدة بما يعمل على تنمية واستقرار سوق رأس المال، ورغبة منها فى تمكين المستثمر الأجنبى من الحصول على المعلومة فى ذات توقيت نشرها باللغة العربية بما يضمن له معاملة عادلة وفقاً لأعراف أسواق المال الدولية.

كما أكدت البورصة المصرية ضرورة التزام الشركات المقيدة التى ينطبق عليها هذا الشرط بأحكام قواعد قيد وشطب الأوراق المالية، واتخاذ ما يلزم لإعداد كافة الإفصاحات باللغتين العربية والإنجليزية بدءًا من ٣ أغسطس ٢٠٢٣، مع العمل على إعداد وإرسال القوائم المالية باللغتين العربية والإنجليزية وفقاً للقواعد المرعية، وذلك التزامًا بأحكام المادة ٢٧ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية الصادر بتعديلها قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٢٢.

ووصف محللون بأسواق المال لـ«البورصجية»، القرار بالإيجابى لضمان عملية السيطرة التامة على السوق وضمان عدم التلاعب وإقرار مبادئ وقوانين الحوكمة بالسوق المصري.

وأكد المحللون، أن إفصاح الشركات المقيدة فى البورصة من أهم الأمور الإجرائية لإتمام كامل النزاهة والشفافية لمسيرة حركة تداولات وتعاملات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

أكد سامح هلال، خبير سوق المال، أن هذا القرار يدعم إجراءات الشفافية داخل البورصة المصرية، خاصة وأن الإعلان عن الوضع المالى للشركات باستخدام لغتين، سوف يُسهّل من مهام المستثمرين الأجانب فى التعرف على المراكز المالية والميزانيات الخاصة بالشركات، خاصة وأنه تأخر كثيرا، على حد قوله.

وأوضح «هلال»، أن هذا الإجراء يمكن اعتباره ركيزة لصناديق الاستثمار الأجنبية ومرجعية موثوقة للوقوف على الشركات والأسهم التى سوف يوجهون استثماراتهم لها فى السوق.

وبسؤاله عن الإجراءات التى يجب على البورصة تقديمها من أجل جذب مزيد من الاستثمارات ورؤوس الأموال، قال إن هناك العديد من العوامل التى تسهم فى ضبط السوق بشكل عام، أبرزها تماشى السياسة النقدية مع الوضع الاقتصادي، بما يشمل استقرار أسعار الفائدة وتوفير العملات الأجنبية، مشيرًا إلى أن هذه العوامل تبقى من بين العوامل الرئيسية لجذب مستثمرين جدد للبورصة المصرية

بينما وصف سعيد الفقي، خبير سوق المال، قرار البورصة المصرية بالمتأخر إذ أنه كان يجب اتخاذه منذ فترة لضمان عملية السيطرة التامة على السوق وضمان عدم التلاعب وإقرار مبادئ وقوانين الحوكمة بالسوق المصري.

وأوضح «الفقي» أن إفصاح الشركات المقيدة فى البورصة من أهم الأمور الإجرائية لإتمام كامل النزاهة والشفافية لمسيرة حركة تداولات وتعاملات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وأشار إلى أن الطروحات الحكومية الأخيرة سيكون له آثار إيجابية على البورصة حيث تضخ دماء جديدة للبورصة المصرية، مما سينعكس بالإيجاب على إنعاش المؤشرات والأسهم، وسوف تدخل سيولة خارجية جديدة للبورصة، فضلا عن جذب قطاع كبير من المستثمرين الجدد.

فيما رحبت دعاء زيدان، خبيرة أسواق المال، بالقرار، مؤكدة أنه سيساهم فى تحقيق مزيد من الشفافية والإفصاح عن الشركات المقيدة بما يعمل على تنمية واستقرار سوق رأس المال، لافتة إلى أنه سيمكن المستثمر الأجنبى من الحصول على المعلومة فى ذات توقيت نشرها باللغة العربية بما يضمن له معاملة عادلة وفقا لأعراف أسواق المال الدولية.

وأكدت أن هذه الإفصاحات تزيد من قدرة المستثمرين على التقييم والتنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية للشركة، بما يحسن من سيولة الأسهم وتقليل تقلبات عوائد الأسهم ما ينعكس إيجاباً على أسعار أسهم للشركة.

وأوضحت أن هذه الإفصاحات ستزيد من قدرة المقرضين على تقييم استمرارية الشركة وقدرتها على سداد التزاماتها فى تواريخ استحقاقها بما يمكن الشركة من الحصول على التمويل بشروط مديونية أفضل وبالتالى خفض تكلفة رأس المال، بما ينعكس كل هذا إيجاباً على قيمة الشركة.

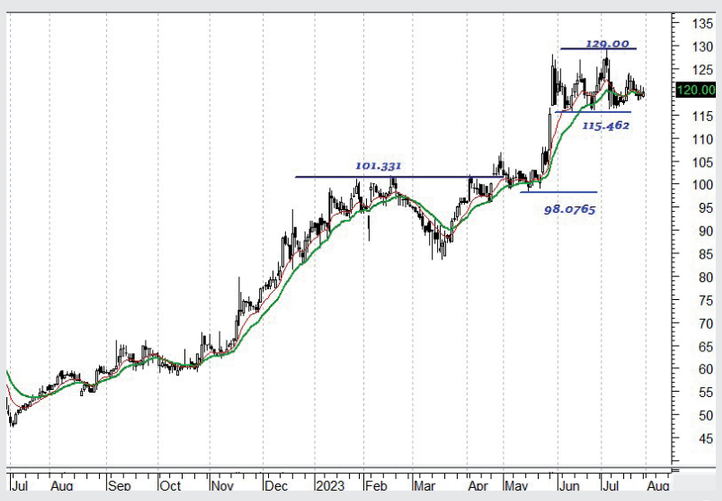

أوراسكوم كونستراكشون

بالنظر الى الرسم البيانى أن القوى الشرائية مسيطرة على تحركات السهم على المدى المتوسط ما أدى الى تحرك السهم فى اتجاه صاعد ليستهدف مستوى ١٣٠ جنيه كمستهدف أول ومستوى ١٥٠ جنيه كمستهدف ثانى

ننصح المستثمر متوسط الاجل بإستغلال الحركات الهابطة فى الشراء أما السيناريو البديل هو كسر مستوى ١١٥ جنيه لأسفل ليتحول اتجاه السهم من صاعد إلى هابط

أما على المدى القصير فهناك توازن بين القوى الشرائية والبيعية فيتحرك السهم فى اتجاه عرضى حده العلوى مستوى ٤٣٠ جنيه وحده السفلى مستوى ١١٥ جنيه

وننصح المستثمر على المدى القصير بالمتاجره بين الحدود السعرية

المصرية للاتصالات

مازال التوازن بين القوى البيعية والشرائية قائم حتى الان على المدى المتوسط وادى الى دخول السهم فى اتجاه عرضى على المدى المتوسط حده العلوى مستوى ٢٧,٥٥ جنيه « المقاومة الرئيسية «وحده السفلى مستوى ١٩,١٨ جنيه وذلك منذ منتصف السنه الماضية

وننصح المستثمر متوسط الاجل بالمتاجرة بين الحدود السعرية أى البيع قرب مستويات المقاومة والشراء قرب مستويات الدعم وذلك على المدى المتوسط

أما السيناريو البديل فى حاله اختراق ٢٧,٥٥ جنيه لأعلى أن يتحول السهم بذلك من الاتجاه العرضى إلى صاعد أما كسر مستوى ١٩,١٨ جنيه لأسفل يتحول بذلك السهم من اتجاه عرضى إلى اتجاه هابط على المدى المتوسط وطويل الاجل

أما على المدى القصير فهناك توازن بين القوى الشرائية والبيعية ما أدى الى دخول السهم فى اتجاه عرضى حده العلوى ٢٧,٥٥ جنيه وحده السفلى مستوى ٢٣,٥ جنيه

وننصح بالمتاجرة بين الحدود السعرية على المدى القصير

إعداد / مصطفى رأفت ceta&cfte
رئيس قسم التحليل الفنى بشركة ميراج لتداول الأوراق المالية

لإنهاء أزمة القيد وعقد صفقات جديدة..

الزمالك مرهون على 100 مليون جنيه

كتب/ عادل حسن

تتواصل معاناة نادى الزمالك على عدة مستويات، ففى الوقت الذى يواجه النادى أزمة كبيرة على مستوى الإدارة، تبرز على السطح أزمة صعبة للغاية تتلعق بالنواحى المالية، فالنادى محروم من القيد بقرار صدر من الإتحاد الدولى لكرة القدم، حيث كان قد قرر الفيفا إيقاف القيد لنادى الزمالك بسبب عدم دفع غرامة نادى سبورتنج لشبونة التى تقدر بمليون و٥٠٠ ألف دولار، وغرامة بنجامين أتشيمبونج التى تقدر بـ٢٧٠ ألف دولار.

وعكف المسؤولين فى نادى الزمالك على إيجاد حل أزمة إيقاف القيد خلال الأيام الأخيرة، حتى يتمكن النادى من قيد صفقاته الجديدة خلال فترة الانتقالات الصيفية الجارية.

ويسعى الزمالك لتدعيم صفوفه بصفقات قوية خلال الميركاتو الصيفى الجارى لتساعده على الفوز بالبطولات فى الموسم الجديد.

وتحدث أحمد حسام «ميدو» عضو اللجنة الفنية السابق بنادى الزمالك، عن تلك الأزمة، حيث قال إن ملف الصفقات الجديدة فى القلعة البيضاء اكتمل لكن النادى يحتاج الأموال لتدعيم الصفقات الجديدة وإتمام التعاقد معها وقيدها بصورة رسمية، مشيراً إلى أن القلعة البيضاء فى حاجة لأكثر من مائة مليون جنيه لحسم ملف الصفقات الجديدة.

وأكد أنه تم الاتفاق بالفعل مع ٣ لاعبين وفقا لاحتياجات المدير الفنى الكولومبى خوان كارلوس أوسوريو.

وأشار ميدو عبر برنامجه الريمونتادا، بقناة المحور، إلى أن «الأمر يتوقف فقط على مسألة رفع إيقاف القيد».

وأوضح نجم توتنهام وروما ومارسيليا الأسبق: «الزمالك يحتاج ١١٠ ملايين جنيه لإنهاء أزمة إيقاف القيد».

وصرح ميدو: «الزمالك بدأ بالفعل التحرك لحل أزمة القيد بسداد ٨٥٠ ألف دولار لنادى سبورتنج لشبونة البرتغالى المتعلقة بمستحقات صفقة شيكابالا».

وشدد على أن الزمالك «لم يبرم أى صفقة بعد، لأنه فى حال الحصول على توقيع أى لاعب سيخسر النادى الأموال، إذا لم يرفع إيقاف القيد».

ويكافح الزمالك من أجل دعم صفوفه بعد موسمه الماضى الباهت، حيث احتل بصعوبة المركز الثالث فى الدورى المصري، وضمن المشاركة فى كأس الكونفدرالية الأفريقية.

الزمالك بالتأكيد يعيش أزمة صعبة بعد الحجز على أرصدته بالبنوك ومحاولات مجلس الإدارة سداد مستحقات سبورتنج لشبونة البرتغالى البالغة مليونًا و٤٠٠ ألف دولار بخلاف قرابة ١٨٠ ألف دولار للغانى آتشمبونج بجانب البحث عن حلول من أجل توفير مستحقات لاعبى الفريق المتأخرة لتوفير الاستقرار الفنى والمعنوى للفريق.

رغم الأزمة الكبيرة التى يعيشها الزمالك حاليا، لكن ربما تكون هناك انفراجة مالية تلوح فى الأفق خاصة مع اقتراب سداد محمود عبدالمنعم كهربا لاعب الأهلى للغرامة الموقعة عليه من قبل الفيفا لصالح الزمالك نتيجة إخلاله بعقد فى نهاية موسم ٢٠١٩ والبالغة ٢ مليون و٤٠٠ ألف دولار بعد غد قبل ٢٤ ساعة من انتهاء المهلة التى حددها الفيفا للاعب لسداد الغرامة حتى لا يتم إيقافه مرة أخرى لمدة ٦ شهور وسط مطالب بضرورة إيجاد حل لإنهاء أزمة الحجز على أرصدة النادى بالبنوك حتى يتمكن الزمالك من تيسير أموره المالية والوفاء بالتزاماته المالية.

كذلك حصل الزمالك على باقى مستحقات انتقال لاعبه السابق مصطفى فتحى من نادى التعاون السعودى وتقدر بـ٤٠٠ ألف دولار، حيث أعلن «سكرى القصيم» تحويل قسط لاعبه الذى انتقل مؤخرًا لنادى بيراميدز للقلعة البيضاء.

أيضا حصل النادى على قيمة تواجد لاعبه التونسى سيف الدين الجزيرى بعد تواجده رفقة منتخب «نسور قرطاج» فى كأس العالم (فيفا قطر ٢٠٢٢) ويقدر المقابل المالى بـ٢٢٩ ألف دولار كما تم خصم تقريبًا ٢٥ ألف دولار مستحقات نادى الأفريقى وهى قيمة رعاية اللاعب بعد انتقاله للزمالك فى يناير ٢٠٢١.

فى وقت سابق كان قد أعلن مرتضى منصور تواجد ١١ مليون جنيه فى خزينة النادى حاليًا وبتحويل هذا المبلغ بالدولار وفقًا لسعر البنك المركزى يكون المبلغ ٣٥٥ ألف دولار.

الزمالك شارك كذلك فى بطولة كأس الملك سلمان للأندية الأبطال (البطولة العربية) المقامة حاليا فى السعودية، وهنا ضمن الفريق الأبيض ١٠٠ ألف دولار نتيجة مشاركته فى المسابقة حتى الآن بجانب مستحقاته عن كل مباراة وبالتالى مجموع الأموال فى خزينة الزمالك تزيد عن مليون دولار وربما تكون هناك انفراجة قريبة تنهى معاناة الزمالك المالية وتسهل له حسم تعاقداته الصيفية.

AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

6-8-2023
NO.294

www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia

انتعاشة كبيرة فى صيف ٢٠٢٢..

«حفلات النجوم» تعزف على «أنغام المهرجانات»

كتبت: ليلى أنور

يستعد عدد كبير من نجوم الطرب والغناء لإحياء عدد من الحفلات الغنائية خلال الفترة المقبلة، ضمن سلسلة حفلات موسم صيف ٢٠٢٣ بمناطق متفرقة فى جمهورية مصر العربية وخاصة منطقة الساحل الشمالى وعدد من الدول العربية.

ويشهد صيف ٢٠٢٣ انتعاشة كبيرة فى إحياء نجوم الغناء حفلات ضخمة لجمهورهم والتى ينتظرونها كل عام بالتزامن مع إجازة الصيف وترصد «البورصجية» فى التقرير التالى خريطة حفلات صيف ٢٠٢٣..

عمرو دياب

يستعد الهضبة عمرو دياب لإحياء حفلتين الأولى يوم ١١ أغسطس المقبل فى بورتو جولف بالساحل الشمالي، والحفلة الثانية يوم ١٩ أغسطس فى بيروت، ومن المتوقع أن يحقق الحفل نجاح ساحق.

محمد حماقي

ويحيى النجم محمد حماقى حفلًا غنائيًا فى ختام مهرجان قرطاج الدولى فى دورته الـ٥٧، يوم ١٩ أغسطس المقبل، ومن المقرر أن يقدم خلال الحفل باقة مميزة من أشهر أغنياته القديمة والحديثة التى يتفاعل معها الجمهور.

شيرين عبد الوهاب

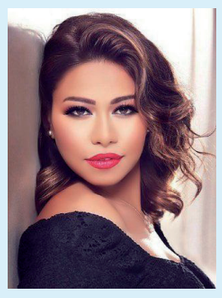

تشارك الفنانة شيرين عبد الوهاب، كل من المطربين أحمد سعد والشاب خالد ومريام فارس لإحياء حفل غنائى ضخم، يوم ٢٥ أغسطس المقبل، ويكون حفل شيرين فى الختام وتكون ضمن فاعليات موسم الجميرز، الذى يقام فى المملكة العربية السعودية.

لطيفة

وتحيى النجمة لطيفة حفلًا غنائيًا فى مهرجان قرطاج الدولى فى دورته الـ٥٧، يوم ١٨ أغسطس الشهر المقبل، ومن المقرر أن تقدم خلال الحفل باقة مميزة من أشهر أغنياتها.

صابر الرباعي

يحيى النجم صابر الرباعى حفلًا غنائيًا فى مهرجان قرطاج الدولى فى دورته الـ٥٧، يوم ١١ أغسطس المقبل، ومن المقرر أن يقدم خلال الحفل باقة مميزة من أشهر أغنياته القديمة والحديثة التى يتفاعل معها الجمهور.

وقدم الفنان صابر الرباعي، لإحياء حفل غنائى يوم الجمعة الماضية، الموافق ٤ أغسطس، ضمن فعاليات مهرجان جرش فى الأردن على المسرح الجنوبي.

إليسا

وتحيى إليسا حفل غنائى ضمن فعاليات مهرجان العلمين الجديدة، فى دورته الأولى، ومن المقرر أن يقام الحفل يوم الجمعة القادمة، الموافق ١١ أغسطس.

رابح صقر

ينتظر الفنان رابح صقر، لإحياء حفل غنائى ساهر له، فى أحد الفنادق الكبرى بالعاصمة الإنجليزية لندن، يوم ١٧ أغسطس المقبل، ضمن سلسلة حفلاته الصيفية.

محمد عبده

يقدم الفنان محمد عبده، حفلًا غنائيًا ساهر فى أحد الفنادق الكبرى بالعاصمة الإنجليزية لندن، يوم ١٧ أغسطس القادم، ضمن سلسلة حفلاته الصيفية.

ونشرت شركة روتانا للصوتيات والمرئيات -عبر حسابها الرسمى بتطبيق انستجرام- بوستر حفل محمد عبده، و رابح صقر.

ماجد المهندس

يستعد الفنان ماجد المهندس، لإحياء حفل غنائى ساهر له فى العاصمة الإنجليزية لندن، يوم ١٩ أغسطس المقبل.

ويأتى حفل ماجد المهندس، ضمن سلسلة حفلات لندن الصيفية، بمشاركة نجوم الطرب العربى .